وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم : **القانون الخاص**

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور مخابر الشرطة العلمية والتقنية في التحقيق الجنائي وفك لغز الجريمة

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: **حقوق** **التخصص: قانون قضائي**

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ:

بكوش سمير بن عبو عفيف

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	**زواتين خالد**	رئيسا
الأستاذ	**بن عبو عفيف**	مشرفا مقررا
الأستاذ	**بوسحبة جيلالي**	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت يوم:**2022/07/11**

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على المصطفى الحبيب و أهله ومن وفى ، أما بعد الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد و النجاح ، بفضله تعالى مهداة إلى:

من ساندني و كان شمعة تحترق لتضيء طريقي ، إلى من أكن له مشاعر التقدير و الاحترام والدي العزيز(بكوش معمر) أطال الله في عمره ، وحفظه من كل شر ، و إلى من أدين بحياتي لها ، و إلى نور دربي التي كان دعاؤها سبب نجاحي ، وحنانها بلسم جراحي ، أغلى ما أملك أمي الحبيبة و الغالية (تواتي فاطمة) أطال الله في عمرها و حفظها الله من كل شر

إلى عائلة الصغيرة ، زوجتي رمز الوفاء ، رفيقة دربي التي كانت خير عون لي في مسيرتي و السند الذي أستند إليه دائما إلى(أم محمد) حفظها الله من كل شر ، إلى أبنائي فلذات كبدي و قرة عيني (محمد أمين و كريمة) حفظهما الله من كل شر و مكروه و أسأل الله تعالى أن يسيرا في طريقي والديهما.

إلى من أشد بهم أزري ، و شاركوني طفولتي ، وإلى من أحبهم حبا لا يوصف و إلى من أحبوني بصدق ، إخوتي (أختي الجوهرة المكنونة التي لم تبخل علي في شيء وقت السراء و الضراء ، فأسأل الله أن يحفظها من كل شر و يطيل في عمرها هي و أولادها (لينا و أمير) اللذان أكن لهما كل الحب ، و إلى أخوتي (ياسين و ابنه الكتكوت هشام حفظه الله وإلى أخي خالد) اللذان كان دائما بجانبي و كانا رمز المحبة و الإخاء و أسال الله أن يحفظهما و يوفقهما لما يحبه و يرضاه ، و أن يحفظهما من كل مكروه.

إلى المدراء و المسؤلين في العمل ، الذين كان لهم نصيب في هذا النجاح بتخصيصهم وقت للدراسة ، و الذين بفضلهم إستطعت التوفيق بين العمل و الدراسة ،الذين لم يبخلوا عني في مساعدتي على إتمام دراستي ، و إلى الزملاء في العمل أدامهم الله و حفظهم من كل شر و مكروه

شكر

و نحن بصدد إنجاز هذه المذكرة ، وهذا العمل المتواضع نشكر الله سبحانه و تعالى أن وفقنا لإتمام هذه الدراسة ، و بتوفيق منه تمكنا من إنجاز هذه المذكرة

و نتقدم بالشكر و العرفان إلى الأستاذ الفاضل بن عبو عفيف على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ، وعلى نصائحه و توجيهاته ، فجزاه الله كل خير وأبقاه لطلبته عونا و مرشدا

كما أتوجه بخالص الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة ، على قبولهم مناقشة هذا البحث .

كما نشكر كثيرا جميع الأساتذة و الزملاء الذين قدموا لنا المساعدة مهما كانت طبيعتها ، وإلى كل من قدم لنا تشجيعا مهما بلغت درجته ، وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد .

كما نتوجه إلى كافة أساتذتنا الكرام بكلية الحقوق و العلوم السياسية قسم القانون خاص تخصص قانون قضائي

بجامعة عبد الحميد إبن باديس صلامندر* مستغانم *

على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا و دراستنا و أدامهم الله فخرا و عوننا للجميع

قائمة المختصرات :

1- ص : صفحة

2- ب . ط : بدون طبعة

3- ب . ع : بدون عدد

A . F . I . S : AUTOMATECAL . FINGER IDENTIFICATION

A . D .N.: DESOXYRIBONUCLEIQUE ACIDE

مقدمة

إن التطور العلمي الذي يشهده العالم حاليا في جميع المجالات ارتبط أيضا بتطور الجرائم ، ولهذا فان الأجهزة الأمنية هي أيضا كان لها نصيب من هذا التطور العلمي في مكافحة الجريمة ، وفك الغاز الجرائم المستعصية و الخطيرة ، و مساعدة العدالة في تبيان الحقيقة ولا سيما في الجنايات المستعصية لان هذه الأجهزة في الواجهة الأولى لمجابهة هذه الجرائم ، وعلى هذا الأساس دعمت هذه الأجهزة بمخابر ذات تقنيات عالية وجد متطورة تتماشى مع تطورات العصر في مواجهة الجريمة ونخص هنا بالذكر جهاز الشرطة العلمية و التقنية التي حظيت باهتمام كبير من قبل جميع دول العالم ، وهذا نتيجة الدور الذي لعبه التطور العلمي و التقني في تقدم الدول بصفة عامة و التحقيق الجنائي بصفة خاصة .

و بالحديث عن الشرطة العلمية و التقنية و مخابرها في الجزائر بصفة خاصة ، فمنذ فجر الإستقلال ثبت وجود أول مصلحة للشرطة العلمية متمثلة في مصلحة تحقيق الشخصية و مقرها بالجزائر العاصمة ، إذ بعد رحيل فرنسا من الجزائر سنة 1962 ، بقي ثلاث فرنسين من بينهم ، فوتيه كرئيس مصلحة القياس البشري وهذا لعدم وجود جزائريون مختصون أنذاك ، في هذا المجال بحيث كانت عملية البحث تتم بطريقة يدوية في البطاقات العشارية و النطقية و كذا أرشيف الصور .

وفي سنة 1964 تم تكوين أول دفعة لمختصين في تحقيق الشخصية و تم توزيعهم على المحطات الرئيسية و الفرعية للولايات الكبرى أنذاك ، وبعدها تم خلق أربعة فروع أنذاك في مصلحة تحقيق الشخصية و القياس البشري وهي : فرع الأسلحة ، فرع الكيمياء و علم التسمم ، فرع الطب الشرعي ، وفرع الخطوط و الوثائق .ومع تطور الجريمة و تنوعها تطورت أجهزة الشرطة و تقنيات محاربتها ، حيث أنشأ أول مخبر للشرطة العلمية و التقنية و كان مقره بالمدرسة العليا للشرطة و ذلك عام 1971 ، وتم تجهيزه و تدعيمه بكل الوسائل المادية و البشرية المؤهلة لإجراء الخبرات المطلوبة من مختلف الأجهزة : سلك الشرطة ، و الدرك الوطني ، و السلطات القضائية .

وفي سنة 1999 تم تدشين المقر الجديد للشرطة العلمية و التقنية الكائن مقره بشاطوناف بالعاصمة ، بالإضافة إلى المخبرين الجهويين للشرطة العلمية و التقنية بوهران و قسنطينة ، وكل هذه المخابر مزودة بأحدث التقنيات و الأجهزة العالمية المتطورة .

اين قامت الجزائر في سنة 1999 بإقتناء أحدث نظام في العالم لتحليل البصمات و هو النظام الألي للتعرف على البصمات AFIS ، و في سنة 2003 قامت الجزائر أيضا بإقتناء نظام ايبيس IBIS أو الباليستيك إذ يعد هذا النظام بنك معلومات إجرامي خاص بتخزين جميع البيانات المتعلقة بظرف أو مقذوف سلاح ناري .

ولم تقف الجزائر عند هذا الحد بل واكبت التطور العلمي و التكنولوجي ، ففي سنة 2004 قامت بتدشين أكبر صرح علمي ** مخبر البصمة الوراثية ** الADN** ، ويعد هذا المخبر الأول من نوعه على المستوى العربي و الثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا.

و لا تزال الجزائر تواكب و تساير هذا التطور العلمي و التكنولوجي ، وهذا ما نراه في المديرية العامة للأمن الوطني ، أين قامت بتزويد مخابرها للشرطة العلمية و التقنية بآخر التجهيزات المتطورة و الوسائل المادية اللازمة ، كما أنها قامت بتزويد المحققين بالعلوم و التقنيات الحديثة من أجل كشف و فك ألغاز معظم الجرائم المرتكبة ، وأمام هذا التطور الذي تشهده وسائل البحث العلمي قامت المديرية العامة للأمن الوطني أيضا بتكوين إطارات متخصصين في جميع المجالات العلمية و التقنية يشرفون ويباشرون مهامهم في هذه المخابر من أجل كشف ملابسات الجرائم و مساعدة العدالة في البحث عن الدليل الجنائي ، وعلى هذا الأساس تقوم الشرطة العلمية و التقنية بتوفير نتائج علمية في القضايا الجنائية و التي عند ظهورها أو تبينها تنفي أو تعزز أدلة متوفرة مسبقا كشهادة الشهود أو القرائن أو حتى اعترافات المتهم نفسه، كمانها تساعد على توجيه التحقيقات السليمة من حيث ظروف و ملابسات الجريمة من جهة و من حيث الفاعل (ين) من جهة أخرى ، إذ لم يعد العمل بالاعتراف سيد الأدلة لإمكانية إسناد الدليل لغير المعترف .

وأمام كل هذا التطور العلمي و التقني فرضت الشرطة العلمية و التقنية نفسها بوجوب اللجوء إليها في التحقيق الجنائي لا سيما في الجرائم الغامضة و الخطيرة للكشف عن الأساليب التي ينتهجها المجرمون في إخفاء معالم جرائمهم أو في معرفة الطريقة أو الأسلوب الذي ارتكبت به الجريمة ، كتتبع المجرم في دخوله و خروجه من مسرح الجريمة وجمع الآثار المادية باختلافها من مسرح الجريمة : كآثار البصمات إفرازات الجسم (كالدم ، العرق ، الأظافر، بقايا الشعر .....الخ) ، آثار الأدوات و الأسلحة إضافة إلى جانب هذه الأدلة ، هناك أجهزة ذات تقنيات عالية ساهمت في تطور التحقيق الجنائي بهدف الحصول على الدليل الجنائي و مساعدة العدالة في الكشف عن هوية الفاعل (ين) ، و الوصول إلى الحقيقة وحتى إلى كيفية ارتكاب الجريمة بإعادة تمثيل مسرح الجريمة في بعض الجرائم ، وبالتالي فهي تعمل على تقديم المساعدات التي تحتاجها مصالح الأمن و العدالة فيما يتعلق بالبحث و إيجاد الأدلة المادية مع توضيح الرؤى للسلطة القضائية أثناء عملية بحثها عن الحقيقة .

على هذا الأساس أصبح استخدام الوسائل العلمية ضرورة حتمية ، لأن استخدامها في مجال ضبط الأدلة الجنائية يجعلها عملية قابلة للتجديد و التطوير وفقا لإنجازات الإنسانية المستمرة مع التطور العلمي و التكنولوجي الذي يشهده العالم حاليا.

– وهذا ما تتطلّع إليه جميع المجتمعات المتطورة ، وتسعى إليه الأجهزة الأمنية لضبط المجرم (ين)، والذي دائما ما يحاول الإفلات من يد العدالة ولهذا فإن العمل بالوسائل العلمية و التقنية في فك لغز الجريمة أو تحديد هوية الجناة أمر حتمي لا مفر منه لان استخدام هذه الوسائل العلمية و التقنية في مجال جمع الأدلة الجنائية وضبطها يجعلها عملية نوعية قابلة للتطور ، وفقا لإنجازات الإنسانية المستمرة ، كما أنها تعطي الحافز النفسي و العلمي لأفراد الشرطة العلمية من أجل القيام بعملهم على أكمل وجه .

وتكمن أهمية هذه الدراسة و البحث في فك لغز الجريمة و الكشف عن هوية الجاني إلى ما وصلت إليه مخابر الشرطة العلمية من تطور ، مهما حاول الجاني الإفلات من يد العدالة و

من العقاب ، فإنه هناك تقنيات حديثة للشرطة العلمية في الكشف عن الجناة وتحديد هويتهم وهذا من أجل استتباب الأمن و العدالة في المجتمع .

ولهذا فان للبحث أهمية كبيرة في المجال الأمني بجميع قضايا ه المختلفة فهي عملية وفعلية مطبقة في ارض الواقع .

فالعملية تكمن في تسليط الضوء على مخابر الشرطة العلمية وتقنياتها وأساليبها الحديثة والمتطورة في فك لغز الجريمة أما الفعلية فهي التي تطبقها الشرطة العلمية علي ارض الواقع في ضبط الأدلة الجنائية من مسرح الجريمة من أجل فك لغز الجريمة وتحديد هوية الجناة أو مرتكبي الجرائم .

- وبالحديث عن سبب اختياري لهذا الموضوع هو أهميته بالدرجة الأولى لأننا نعيش في مجتمع يشهد يوميا تطورا في الجريمة ،بسبب استعمال المجرمون لأساليب وتقنيات متطورة في محاولة منهم لإخفاء الأدلة التي تدينهم ،لهذا لم تتناءئ الشرطة العلمية بمخابرها المزدوجة بتقنيات جد متطورة في الكشف عن الأدلة الجنائية وفك لغز الجريمة ، وتحديد هوية المجرمين وتقديمهم أمام العدالة ، وذلك بواسطة وسائل جد متطورة وحديثة،وهذا ما يجعل منه موضوعا ذو أهمية كبيرة.

– إذ نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام والفعال التي تقوم به مخابر الشرطة العلمية والتقنية في التحقيق الجنائي ، وهذا بالبحث عن الدليل الجنائي وتقديمه للعدالة وفك لغز الجرائم

المستعصية والخطيرة من اجل إرساء النظام والأمن والطمأنينة في المجتمع وإعادة التوازن الأمني إلى

مساره الصحيح الذي يعزز ثقة المواطن بالجهات الأمنية .

– وعلى هذا الأساس تتبادر لنا الإشكالية التي سنعالج على ضوئها هذا الموضوع في ما يلي :

- مـا هو الدور الذي يلعبه مخبـر الشرطـــة العلمية والتقنية في كشف ملابسات الجريمـــة ؟

- وكما هو معروف أن لكل دراسة أو موضوع أو بحث منهجية أو طريقة يجب إتباعها .

- وللإجابة على إشكالية موضوع دراستنا وجب علينا إتباع منهجين هما :

- المنهج التحليلي : الذي يفرض علينا الغوص في بعض المفاهيم وطرحها بشكل مفصل.

- والمنهج الثاني فهو المنهج الوصفي : الذي يتجلى في جمع الأدلة والحقائق وتصريفها ، وتحليلها تحليلا دقيقا ومفصلا وهذا من أجل الوصول إلى الحقيقة والى نتائج دقيقة .

ولمعالجة اشكاليتنا تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول بعنوان ماهية مخابر الشرطة العلمية والتقنية (كيف نشأة وتطورت)حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان ماهية مخابر الشرطة العلمية والتقنية (كيف نشأة وتطورت)، وفي المبحث الثاني إلى الهياكل التنظيمية والفنية لمخابر الشرطة العلمية والتقنية

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه طرق و آليات مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الحنائي في المبحث الأول سنتطرق التحريات الجنائية في مسرح الجريمة ، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى آليات و وسائل مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول
ماهية مخابر الشرطة العلمية
والتقنية (كيف نشأة وتطورت)

لقد منح القانون لرجال الشرطة سلطات واختصاصات واسعة تتخذها في مجال مكافحة الجريمة وذلك من اجل فك الغاز الجرائم المستعصية ومساعدة العدالة من أجل الحفاظ على امن الأشخاص وممتلكاتهم ، وفي هذا الصدد ومع كثرة المشاكل الاجتماعية والتي تساهم بقدر كبير فعال في تنامي بعض أشكال الجريمة داخل المجتمع هذا ما ألزم مصالح الأمن على تكثيف الجهود ورفع التحديات للتصدي لهذه الظاهرة ، والتقليل من نتائجها السلبية والقضاء عليها بصفة نهائية .

– ومن بين اختصاصات الشرطة العلمية في مكافحة الجريمة بشتى أنواعها كان ولابد من استحداث وسائل علمية ومتطورة لأن تطور الجرائم يستوجب ذلك، ومن بين هذه الاستحداثات والوسائل نذكر الأبحاث العلمية والفنية التي تقوم بها مخابر الشرطة العلمية والتقنية والتي تعتبر الساعد الأيمن لجهاز الشرطة القضائية وتعمل تحت سلطتها وتساعدها في الكشف عن ألغاز الجرائم، وهذا لما تتضمنه من اختصاصات تجعلها قادرة على تقديم المساعدة والدلائل للقاضي الجزائي.[1]

إن كشف لغز الجريمة مرتبط بعمل مخابر الشرطة العلمية والتقنية المتواصل والدائم ،وهذا ما فرض على المديرية العامة للأمن الوطني الاهتمام بهذه المخابر وتنظيمها فنيا في إدارتها وتسييرها وتزويدها بأحدث التقنيات الفنية والعلمية وعليه سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول مفهوم مخابر الشرطة العلمية والتقنية والمبحث الثاني ندرس فيه الهياكل التنظيمية والفنية لمخابر الشرطة العلمية والتقنية.

[1]- عباس أبوشامة ، الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة ،دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ،الرياض ،السعودية،1988 ص32.

المبحث الأول : مفهوم مخابر الشرطة العلمية والتقنية

تعتبر الشرطة العلمية و التقنية فرقة من بين فرق الشرطة القضائية فهي فرقة متكونة من أعوان للقياس البشري وتقنيون في مسرح الجريمة وخبراء تلقوا تكوينا خاصا في مدارس ومخابر الشرطة العلمية والتقنية ، كما أن هذه الفرقة تعمل بالتنسيق مع مخبر الشرطة العلمية والتقنية فهذه الفرقة تعتبر أول خطوة لمخبر الشرطة العلمية والتقنية في الميدان من اجل فك لغز الجريمة ، وتحديد هوية الجناة .

فعمل هذه الفرقة يكون في مسرح الجريمة بجمع كل ما يفيد التحقيق الجنائي من أدلة كرفع البصمات وعينات الدم والعرق وبقايا الشعر .....الخ، وإرسالها إلى مخبر الشرطة العلمية والتقنية الذي يشرف على هذه الفرق والذي يضم خبراء أيضا كلا في مجال اختصاصه من أجل إجراء التحاليل و الفحوص على الأدلة الجنائية المرفوعة من مسرح الجريمة ، وعلى هذا ألأساس تسعى المديرية العامة للأمن الوطني دائما إلى تطوير هذه المخابر وذلك بإدخال أحدث التقنيات في مجال العلوم الجنائية و التي تمكنها من الوصول إلى المستوى المطلوب من الخبرة المعترف بها دوليا .

وبناءا على هذا يمكننا دراسة هذا المبحث في مطلبين : نتناول في المطلب الأول تعريف مخابر الشرطة العلمية و التقنية أما في المطلب الثاني فندرس فيه نشأة وتطور مخابر الشرطة العلمية و التقنية فـــي التشريعين : الدولي و الجزائري .

المطلب الأول: التعريف بمخبر الشرطة العلمية و التقنية

يعد مخبر الشرطة العلمية و التقنية الجهة الفنية المعنية بتطبيق علوم الأدلة الجنائية لتحقيق العدالة ، وذلك من خلال دراسة وتحليل الآثار المادية المتخلفة بمسرح الجريمة أو جسم الضحية أو المشتبه فيه ، وإصدار التقارير الفنية المصورة الخاصة بكل اثر من هذه الآثار المرفوعة من مسرح الجريمة ،والفرقة المكلفة بهذه العملية تسمى فرقة الشرطة العلمية و التقنية

التابعة لفرقة الشرطة القضائية و التي تعتبر الساعد الأيمن للمخبر في مسرح الجريمة فهي الخطوة الأولى لعمل المخبر في فك لغز الجريمة وعليه سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين: في الفرع الأول نتناول فيه تعريف الشرطة العلمية و التقنية وفي الفرع الثاني التعريف بمخبر الشرطة العلمية و التقنية .

الفرع الأول : تعريف فرقة الشرطة العلمية و التقنية

– هي فرقة من بين فرق الشرطة القضائية وهي التنظيم الوحيد الذي يتوفر على الوسائل و التقنيات اللازمة لترجمة العناصر المرفوعة من مسرح الجريمة و تحليلها مخبريا وهذا من مبدأ حتمية ترك المجرم أو الجاني أثار أو بقايا في مسرح الجريمة أثناء اقترافه لها أو يحمل معه أثار من مسرح الجريمة ، وهذا من أجل الوصول إلى هوية الفاعل (ين) ، ومعرفة كيفية وقوعها ، كما تضع هذه الفرقة العلم في خدمة البحث عن مرتكبي الجرائم وذلك بتقديم الأدلة القاطعة و الجازمة لفك ألغاز الجريمة [2]

وتعتبر هذه الفرقة أول خطوة في فك لغز الجريمة فهي تعمل مع المخبر مباشرة ، فهي تستعين بالطب و الفيزياء و الكيمياء و البيولوجيا وغيرها من العلوم لتحديد إدانة أو براءة المشكوك فيه(هم) ، ولقد لقيت هذه الفرقة و لهذه المخابر اهتماما كبيرا من طرف المديرية العامة للأمن الوطني التي تسعى دائما إلى تطويره و ذلك بإدخال أحدث التقنيات في مجال العلوم الجنائية والتي تمكنه من الوصول إلى المستوى المطلوب من الخبرة المعترف بها دوليا [3]

– أما العنصر البشري فيعتبر الأهم لفرقة الشرطة العلمية و يتمثل في الخبراء و الفنيون المتخصصون في عدة مجالات ، منهم من يقتصر عمله في مسرح الجريمة من أجل إجراء المعاينات وجمع الأدلة و الآثار المختلفة ، ومنهم من يكون عمله داخل المخابر من أجل إجراء

[2]- مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، العدد00 ،الجزائر، جويلية ، 2016 ، ص 16.
[3]- عباس أبوشامة ، مرجع سابق ، ص32.

التحاليل و الفحوص على الآثار المرفوعة من مسرح الجريمة وبالتالي فهم فريق عمل متكامل ومتناسق و متضافر الجهود للوصل إلى خبايا الجرائم الغامضة [4]

وعليه نقول أن فرقة الشرطة العلمية و التقنية لها أهمية بالغة وكبيرة في أرض مسرح الجريمة لما تقدمه من خدمة جليلة للمجتمع بصفة عامة و للعدالة بصفة خاصة ، وذلك بفك ألغاز جرائم غامضة وفق أدلة علمية و جنائية وتقنية ومن بين هذه الأهمية نذكر:

01- التعرف على هوية الجثث المجهولة عن طريق مختلف الآثار المتواجدة بمسرح الجريمة و مقارنتها ببعضها البعض .

02- تساهم في تنوير و تزويد المحققين و العدالة بالأدلة القاطعة التي تبني عليه حكمها ، إما بالبراءة أو الإدانة

03- يساهم في إعادة تمثيل سيناريو الجريمة و التأكد من التصريحات و الشهادات [5]

04- إيجاد العلاقة بين المشتبه فيه و الضحية و مكان الجريمة و طبيعة الآثار المادية التي تركها أو انتقلت إليه من مسرح الجريمة .

05- تقوية القرائن الموجودة حول هوية المشكوك فيهم ، وتدعيمها بأدلة جديدة ناتجة عن فحص الأثار.

06- مساعدة المحققين في تحديد هوية مرتكبي الجرائم التي بقيت عالقة

07- التأكد من تصريحات الضحية و تصريحات المشتبه فيهم ، وهذا بمقارنتها بنتائج معاينات مسرح الجريمة .

- إن كل هذه الأعمال و الأهمية للشرطة العلمية و التقنية هي نتيجة عمل متناسق و متكامل ، فقبل الحديث عن مخبر الشرطة العلمية و التقنية في فك ألغاز الجرائم ، وجب علينا التعريف بفرقة الشرطة العلمية و التقنية لأنها جزء لا يتجزأ من المخبر، لأنها تعتبر

[4]- رمسيس بهتام ، البوليس العلمي أو فن التحقيق ، منشأة المعارف ، مصر ، 1996 ، ص 17.

[5]- زروقي عايسة ، طرق الإثبات في ظل قانون الإجراءات الجزائية،أطروحة الدكتوراة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق، جامعة الدكتورمولاي الطاهر ،سعيدة، الجزائر،2018/2017،ص130

أول خطوة للمخبر في فك لغز الجريمة وهذا بتنسيق دائم ومستمر عن طريق الخبراء و الفنيون كل حسب اختصاصه .

الفرع الثاني : مخبر الشرطة العلمية و التقنية

إن اختلاف أساليب ارتكاب الجريمة من جهة [6]، وبتنوع وتباين الآثار المترتبة عنها من أثار ظاهرة أو غير ظاهرة ، كبيرة أو صغيرة ، بيولوجية ، عضوية ، انطباعية ، كيميائية ، .....إلخ من جهة أخرى يتطلب قيام مخابر الشرطة العلمية و التقنية على تخصصات متنوعة ، وخبراء ذوي مهارات فنية متميزة قادرين على التعامل مع مخلفات الجريمة و إزالة الغموض الذي أصبح سمة تميز أغلب قضايا هذا العصر لما يشهده من تطور ، ويكون ذلك بالاعتماد على وسائل متطورة و أجهزة عالية الجودة تتماشى مع تطور أساليب ارتكاب الجريمة

وعليه يعرف مخبر الشرطة العلمية و التقنية بأنه مخبر العلوم الجنائية إذ يقوم فيه مختصون بتحليل و تفسير الدلائل (العينات ، الآثار البيولوجية) المتصلة بجريمة ما [7]، ونذكر على سبيل المثال يمكن أن يتجانس مسدس وجد مع المتهم ، مع رصاصة وجدت بمسرح الجريمة كمأن شكل بقع الدم قرب الجثة يمكن أن تساعد على معرفة كيفية ارتكاب جريمة القتل مثلا ، أما الأدلة الأخرى فتشمل : المحذرات و الوثائق و العقاقير و الألياف و بصمات الأصابع و الشعر و النفايات تسمى هذه العملية التي تعتمد على الأسلوب العلمي في الكشف عن ألغاز الجرائم بعلم الأدلة القضائية لأنها تقدم كدلائل إثبات أمام القضاء من أجل إدانة أو تبرئة المتهمين و المشكوك فيهم ، أما الشخص الذي يقوم بمهمة فحص الأدلة الجنائية

[6]- بهلول مليكة دور الشرطة العلمية و التقنية في الكشف عن الجريمة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق-جامعة الجزائر 1، الجزائر،2013،ص 130

[7]- عمر الشيخ الأصم،تحليل بعض المخدرات القاعدية في الشعر- دراسة تطبيقية مقارنة،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،1999، ص 62

في المخبر يطلق عليه إسم عالم الأدلة القضائية ، ويشتمل هذا العلم على عدة تخصصات مثل: التحليل النفسي القضائي و علم السموم القضائي و علم الأمراض القضائي المتخصص في معرفة الأمراض و أثارها خصوصا بعد موت الأفراد [8]ويفحص متخصص التحليل النفسي المتهمين لتحديد مدى رشدهم و سلامتهم العقلية كما يقوم أخصائي علم السموم بتتبع سير السموم و العقاقير في خلايا الجسم وتحديد تأثيرها وكما يعالج المتخصص في علم الأمراض مهمة فحص جثث الضحايا بعد الوفاة للتعرف على أسباب الوفاة (الطب الشرعي أو الطب المختص).

ونظرا لخطورة و حساسية هذه المخابر فإنه لايكفي لتكوينها تجميع عدد من المختصين فقط ، بل ينبغي أن يكونو قادرين على التكييف مع متطلباتها من ناحية و من ناحية أخرى تكييف أساليبهم و خبرتهم للشروط التي تفرضها المسائل القضائية ،و بناءا على هذه المعطيات لا يمكن إضفاء صفة خبير في مخبر الشرطة العلمية و التقنية على شخص بمجرد تمتعه برصيد علمي تقني ن بل من الضروري أن يتميع بخبرة و تجربة طويلة التي لا يمكن أن يكتسبها إلا بمرور فترة زمنية معتبرة [9].

وعلى هذا الأساس نقول أن مخبر الشرطة العلمية و التقنية يعتبر العنصر البشري أهم عنصر فيه ، فلا يجب أن يكون الخبير عاملا به إلا إذا كان ملما بالخبرة المهنية اللازمة و يجب أن تجتمع فيه شروط معينة إضافة إلى الرصيد العلمي و التقني ، و ليس العنصر البشري و فقط بل حتى المادي لأن مخبر الشرطة العلمية و التقنية يحتوي على معدات و وسائل جد متطورة وضعت تحت تصرف هؤلاء الخبراء من أجل حل وفك ألغاز الجرائم و مساعدة الهيئات القضائية للوصول إلى الحقيقة و تطبيق القانون على الجناة ، ومنذ نشأة

[8]- أحمد بسيوني أبو الروس،التحقيق الجنائي و التصرف فيه و الأدلة الجنائية، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 1988، ص 305

[9]- بهلول مليكة،دور الشرطة العلمية والتقنية في الكشف عن الجريمة،أطروحة الدكتوراة،كلية الحقوق –جامعة الجزائر، الجزائر، 2013،ص 132

مخابر الشرطة العلمية و التقنية عبر جميع دول العالم وهي في تطور مستمر و دائم وذلك بإدخال أحدث التقنيات و العمل بأحدث و أدق العلوم .

وهذا ما سنعالجه في مطلبنا الثاني و الذي قسمناه إلى فرعين وهو نشأة و تطور مخابر الشرطة العلمية و التقنية إذ ندرس في الفرع الأول نشأة مخابر الشرطة العلمية و التقنية في التشريع الدولي و في الفرع الثاني نشأتها وتطورها في التشريع الجزائري

المطلب الثاني : نشأة وتطور مخابر الشرطة العلمية و التقنية .

إن نشأة تطور مخابر الشرطة العلمية و التقنية ليست قديمة ، وإنما هي وليدة العصر الحديث ، فلقد سبقت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية عموما الدول العربية ، وأما الجزائر فغداة الاستقلال أنشأت مخبرا للشرطة العلمية و التقنية ، وعلى هذا قسمنا هذا المطلب إلى فرعين نعالج في الفرع الأول نشأة وتطور الشرطة العلمية و التقنية في التشريع الدولي وفي الفرع الثاني في التشريع الجزائري .

الفرع الأول : في التشريع الدولي .

يرجع إنشاء أولى المخابر الشرطة العلمية و التقنية في العالم إلى سنوات مضت حيث ظهرت لأول مرة في الدول الأنجلوساكسونية وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1932 ، وبعدها ألمانيا ثم بريطانيا التي دعمت آنذاك مخابرها بأجهزة فنية متقدمة كأقسام التصوير و دائرة البصمات وتلتها بعد ذلك فرنسا التي أنشأت أول مخبر جنائي علمي سنة 1943 حيث أصبح هذا الأخير موزعا على عدة مدن فرنسية ، أين كان يختص كل مخبر باختصاص معين .

مثل مخبر مرسيليا (MARSEILLE) فهو مختص في علم الوراثة ، ومخبر ليون (LYON) فهو مختص بعلم المقذوفات و مخبر تولوز(TOULOUSE) فهو مختص بالمتفجرات ومخبر ليل(LILLE) فهو مختص بالمحذرات [10]

أما الدول العربية فقد أخذت من الدول المتقدمة لإنشاء مخابرها الجنائية العلمية على أراضيها ، وكان إنشاء أول معمل جنائي عربي سنة 1957[11] بالإقليم الجنوبي لجمهورية مصر العربية ، ومع تطور أساليب البحث العلمي في مكافحة الجريمة تمت إعادة هيكلة هذا المعمل ليطلق عليه اسم معهد علوم الأدلة الجنائية ، وهو نفس المنهج التي سارت عليه الدول العربية الأخرى كالإمارات العربية المتحدة حيث أنشأت المخبر الجنائي بأبو ظبي سنة 1973 [12]

الفرع الثاني : في التشريع الجزائري.

لقد كانت الجزائر مثلها مثل باقي الدول التي سايرت و واكبت تطور مخابر الشرطة العلمية و التقنية حيث قامت بعد الاستقلال بإنشاء الشرطة الجزائرية في 22 جويلية 1962 ، أين كان مخبر الشرطة العلمية و التقنية آنذاك يشكل فرعا من فروع مصالح تحقيق الشخصية ، والتي كانت تنقسم إلى المصالح التالية : مصلحة الطب الشرعي ، مصلحة علم السموم ، مصلحة الأسلحة و القذائف[13]، مصلحة الوثائق والخطوط والتي كان يسيرها دكتور في الطب آنذاك ، وهذا بمساعدة أربعة ضباط شرطة

وفي 22 جويلية 1999 تم تدشين المخبر المركزي للشرطة العلمية و التقنية الكائن مقره بشاطوناف الجزائر العاصمة ، حيث كان يضم حوالي 170 مختص إلى جانب 500 تقني مسرح الجريمة موزعين عبر دوائر العاصمة بالإضافة إلى المخبرين الجهويين بكل من وهران و

[10] - CHARLES DIAS ;LA POLICE TECHNIQUE ET SCIENTIFIQUE*1ER EDITION-PARIE2000.PAGE 12

[11]- عبد الفتاح مراد،التحقيق الجنائي التطبيقي،دار الكتب والوثائق المصرية،مصر،1995،ص301

[12]- عمر الشيخ الأصم،نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،السعودية،1999،ص9

[13]- علي فراغ، مهام ورجال عزيمة و إتقان، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016، ص12

قسنطينة ، وكل هذه المخابر مجهزة بأحدث التقنيات والأجهزة المتطورة إضافة إلى مشاريع أخرى مستقبلية في كل من بشار و ورقلة و تمنراست [14]

ويتجلى لنا تطور مخابر الشرطة العلمية في الجزائر نتيجة احتلالها المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بنظام ***IBIS*** أو الباليستيك[15]، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول العالمية التي تعتمد هذا النظام في البحث الجنائي الفني ،وهذا منذ سنة 2003 أين انطلقت عملية العمل بهذا النظام إذ يضم حاليا 15 ألف قذيفة و العملية لاتزال متواصلة ، و يعتبر بنك معلومات إجرامي خاص بتخزين جميع البيانات المتعلقة بظرف أو مقذوف سلاح ناري سواءا وجد بمسرح الجريمة أو بمكان أخر.

كما قامت الشرطة العلمية من خلال هذا النظام بتخصيص بنك معلومات خاص بالأسلحة التابعة لموظفي الشرطة التي سلبت منهم لعد إغتيالهم في الإعتداءات الإرهابية ، ونفذت بها إغتيالات ضد مواطنين أخرين كما قام المخبر بتخصيص بنك معلومات خاص بأسلحة المدنيين الذين يحوزون على رخصة حمل السلاح من مصالح الأمن، ونذكر منهم القضاة و التجار و الشخصيات ، حيث تم إستدعائهم واطلاق رصاصة من أسلحتهم و باءا على الظرف تم تسجيل كل البيانات المتعلقة بصاحب السلاح ن نوعه و رقمه التسلسلي

إضافة إلى نظام ***IBIS*** تدعم مخبر الشرطة العلمية بالجزائر إلى أحدث نظام في العالم و هو النظام الالي للتعرف على البصمات ***AFIS*** **A**UTOMATIC :**A** – **F**INGER :**F**– **I**DENTIFICATION:**I** – **S**YSTEM:**S** ، وهذا تبعا للتطور التكنولوجي الذي عرفه النظام الألي الإجرامي للتعرف بواسطة بصمات الأصابع على المستوى العالمي ، فقامت المديرية العامة للأمن الوطني بتدعيم مخبرها بهذا النظام التقني لغرض التعرف على المجرمين عن

[14]- مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة، مجلة شرطة الجزائر، عدد خاص،1999،ص 8

[15]- فاطمة بوزرزور ، دور الشرطة العلمية في إثبات الجريمة ، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء،الجزائر،2008، ص 7

طريق البصمات العشارية و راحة اليد ، ويعتبر هذا النظام مطابق للمعايير النموذجية العالمية الموصى و المقتدى بها من طرف منظمة الشرطة الدولية الانتربول[16]

ويتم تدوين المعلومات بهذا النظام عند تحويل أي شخص أو مشتبه فيه لمراكز الشرطة أين تدون معلوماته الخاصة مع اخذ بصمات أصابع اليدين العشرة إضافة إلى أخذ صورة فوتوغرافية مقابلة و صور جانبية و تحفظ في النظام عن طريق الإعلام الآلي ، كما يعتبر أرشيف قضائي يرجع إليه عند الحاجة لمقارنة أي بصمة مشتبه فيها مع البصمات المحفوظة بالنظام ، لأنه يعطينا نتائج دقيقة وعليه تحرر بشأنها تقارير خبرة و تسلم للجهات القضائية.

ولم تقف الجزائر عند هذا الحد بل إضافة إلى النظامين السابقين ، قامت المديرية العامة للأمن الوطني بتدشين أكبر صرح علمي لها وهو مخبر البصمة الوراثية ***ADN*** وهذا بتاريخ 20 جويلية 2004 ، والذي يعد أول مخبر على المستوى العربي و الثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا ، ويعمل به 24 تقني في البيولوجيا والذين تلقوا تكوينا في إختصاص تقنية تحليل ADN بمختلف مخابر الشرطة العلمية الأوروبية كإسبانيا و فرنسا و بلجيكا [17]

مع التطور العلمي و التكنولوجي ، تطور المخبر البيولوجي و أصبح يعتمد على أحدث التقنيات، ومن بين ماوصل إليه نجد تحديد هوية الأشخاص من عظامهم، وتحليل البصمة الوراثية ميتوكندريا كما تم إنشاء قاعدة بيانات البصمة الوراثية لتوجيه و مساعدة مختلف الأجهزة الأمنية و العدالة وتقديم أدلة تدعم التحقيقات الجنائية من خلال المقارنة الآلية للبصمات الجينية المخزنة[18]

[16]- علي فراغ، دائرة نظام التعرف الآلي على البصمات، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016، ص68

[17]- جوزي صليحة ،الشرطة الجزائرية بين التضحيات- الإنجازات و التحديات، مجلة شرطة الجزائر،ملف خاص،جويلية، 2005،ص49

[18]- ارزقي حاج سعيد، البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، مارس، 2020، ص11

ومن بين مجالات إستعمال إختبارات البصمة الوراثية نذكر بعض الجرائم كالقتل و الاعتداءات الجنسية و السرقات، إضافة إلى المجال المدني من خلال حل بعض قضايا إثبات النسب و تحديد الأبوة خاصة بعد تعديل قانون الأسرة بموجب الأمر 02/05 من خلا المادة 40 منه والتي تجيز للقاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات النسب [19].

ويكون إثبات الحمض النووي بناءا على تعليمة نيابية صادرة من النيابة العامة عن وكيل الجمهورية في إطار قانوني ، وهذا بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية ، ونذكر مثال على ذلك في القضية التي عالجها المخبر في سنة 2005 بتبسة ، وهي قضية الطفلة عبير صاحبت التسع سنوات (09) التي صدمتها سيارة ، وبعد تأكيد نوع السيارة على حسب شهود عيان ، وبعد إخضاع أكثر من 400 سيارة إلى التفتيش و الفحص لتحجز في الأخير سيارتين وجدا بهما بقع من الدم ، تم إرسالها إلى مخبر البصمة الوراثية و مقارنتها مع عينة من دم الطفلة عبير بعد العثور على جثتها ن ليتبين أن الدم العالق على السيارة الأولى يعود لحيوان وأما الدم العالق على السيارة الثانية متطابق مع دم الطفلة عبير ، أين رفع تقرير عن ذلك إلى جهات التحقيق بتبسة وهذا ماجعل الجاني يعترف ، وهذا هو الأهم لأن الملف لا يطوى وهذه هي ميزة ADN باعتباره نظام غير قابل للتقادم وتبقى المعلومات صالحة لسنوات[20].

لقد لعب علم البيولوجيا دورا كبيرا في مجال الإثبات عامة ، و الإثبات الجنائي خاصة لاسيما ما تعلق بإثبات الإتهام الجنائي عن طريق التعرف على شخصية الجاني الحقيقي، ذلك لأن الجاني عند إرتكابه للجريمة يبذل كل ما في وسعه لإخفاء معالمها الظاهرة و الخفية كما تحرص على إبعاد الشبهات عنه قصد الإفلات من العقاب ، كما لعب علم البيولوجيا أيضا دورا كبيرا في التعرف على شخصية المجني عليه الذي تحول الظروف في بعض الأحيان دون

[19]- القانون رقم 11/84 المؤرخ في 9 رمضان 1404 ه الموافق ل 9 جوان سنة1984 يتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل و المتمم لأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، الجريدة الرسمية رقم43 بتاريخ22يونيو2005، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[20]- رضا اشبوح ،يوسف بيهي، الشرطة العلمية و التقنية تحت مجهر القارئ،مجلة الشرطة، العدد31،الجزائر،2019،ص10

معرفته، وهذا ما اقره المشرع الجزائري في المادة الأولى من القانون رقم 03-16 المتعلق بإستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص[21].

[21]- مروك نصر الدين،إطار في وزارة العدل، البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، مارس، 2020، ص34

المبحث الثاني : الهياكل التنظيمية والفنية لمخابر الشرطة العلمية والتقنية

عملت بعض الدول على تخصيص مخبر مجهز بكل تجهيزاته الفنية و التنظيمية لفحص كافة الآثار الجنائية ، سواءا كانت بيولوجية أو غير بيولوجية وفي مختلف الجرائم ،وعلى صعيد أخر تعتمد معظم الدول ومن بينها الجزائر على تقسيمات داخلية للخبر حيث لاتخرج هذه التقسيمات عن إطارها التنظيمي الإداري الذي يكفل حسن تسيير المخابر[22] ، كما أن هذا التقسيم لا يعني إنفصال قسم عن أخر ، وإنما يبقى العمل فيما بينها بشكل متكامل لاغنى عنه ، ففي بعض الجرائم يجب على جميع الأقسام العمل بشكل متناسق من أجل الوصول إلى الدليل الجنائي و فك لغز الجريمة ، وعليه سوف نقسم مبحثنا هذا إلى مطلبين : في المطلب الأول نتناول الهياكل التنظيمية لمخابر الشرطة العلمية و التقنية ، وفي المطلب الثاني الهياكل الفنية لمخابر الشرطة العلمية و التقنية .

المطلب الأول : الهياكل التنظيمية لمخابر الشرطة العلمية و التقنية.

لا تختلف التقسيمات الداخلية لمخابر الشرطة العلمية و التقنية في الجزائر على تقسيمات معظم مخابر دول العالم فهي تقريبا نفسها ، غير أن بعض الدول كما سبق وقلنا تفضل ألا تلجأ إلى هذه التقسيمات بل تخصص مخبر جنائي مجهز بجميع لوازمه لفحص كافة الآثار الجنائية ، بيولوجية أو غير بيولوجية وفي مختلف الجرائم ، إلا أن الجزائر تعد من بين هذه الدول التي تعتمد هذه التقسيمات [23]

وعليه سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية ، وفي الفرع الثاني المصلحة المركزية لمخابر الشرطة العلمية و التقنية .

[22]- بلخيرات صليحة، دائرة البيولوجية الشرعية البصمة الوراثية، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016، ص22

[23]- عبد الرحمان منبرة، دائرة الكيمياء الجنائية ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية ، 2016 ، ص 28

الفرع الأول : المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية :

تعمل هذه المصلحة على تقديم المساعدات لمختلف مصالح الأمن و السلطات القضائية في البحث و التحري و التعرف على المجرمين و مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في القانون العقابي[24].

كما تحتوي هذه هذه المصلحة على ثلاث مكاتب ، إذ نجد في كل مكتب فرق مختصة تعمل بتقنيات خاصة بمختلف مسارح الجريمة وعلى التحقق من هوية الأشخاص الموقوفين في القضايا الإجرامية و التعرف على سوابقهم العدلية طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية

ولتحديد إختصاصات هذه المكاتب نجد في هذه المصلحة:

مكتب التوثيق و التكوين :

تم إنشاء هذا المكتب سنة 1991 وهو تابع للمصلحة المركزية لتحقيق الشخصية ، إذ يضطلع هذا المكتب بمهام و صلاحيات مختلفة ومتنوعة تتلخص في التكوين و دراسة المناهج و التوثيق ، فمهمة التكوين تستحوذ على جزء كبير من هذا المكتب إضافة إلى عمله في مجال التنسيق مع المؤسسات الوطنية الأخرى كالمعاهد و الجامعات و المؤسسات التربوية بمختلف أطوارها[25].

كما أن هذا المكتب يقوم بالمراقبة التقنية و تاطير الطلبة الجامعيين المعنيين بإعداد مذكرات التخرج ، و البحوث التي لها صلة بميدان علوم الأدلة الجنائية ، وخير مثال على هذا هو عملنا هذا الذي نقوم به

اضافة إلى هذا فإن المكتب يعمل على متابعة التربصات التي تدخل في إطار التعاون الدولي الشرطي وهذا بتبادل الخبرات و التجارب بين مخابر الأدلة الجنائية الجزائرية و الدولية

[24]- بوتليليس إسماعيل، البحث بتقنية و نوعية على مرتكبي الجرائم ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 64
[25]- كبابي بورنان، مكتب التوثيق و التكوين ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 77

المختلفة خاصة منها المعتمدة من طرف الأمانة العامة للشرطة الدولية الجنائية * انتربول *، كما يقوم بدراسة المناهج العلمية الحديثة المتبعة في تلقين المعارف الخاصة بعلوم الأدلة الجنائية ، وتعتبر عملية التوثيق من أهم المهام لهذا المكتب إذ يقوم بإستغلال الوثائق التي ترد عن طريق التربصات و الملتقيات و كل ماله صلة بنشاطات الشرطة العلمية و التقنية ، وذلك بالإسهام في إعداد مجلة دورية خاصة بالشرطة العلمية و التقنية [26] والتي تعتبر بمثابة مراجع للطلاب الجامعيين المعنيين بإعداد مذكرات التخرج كما هو الحالمعنا.

وبالنسبة للتكوين فهذا المكتب يقوم بوضع دورات تكوينية متكاملة قادرة على مواكبة كل الأساليب الإجرامية وهذا ببرمجة دورات تكوينية لفائدة أفراد الشرطة العلمية و التقنية سواءا على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي .

02- مكتب المحفوظات القضائية :

يشمل هذا المكتب على حجم هائل من الوثائق القضائية إذ يتعدى المليونين من البطاقات النطقية و البطاقات العشارية إضافة إلى صور القياسات الجسدية ،وتعتبر هذه المحفوظات القضائية يدوية لأن العمل بها يكون يدويا ، وتحتوي على وثائق وبيانات وصفية لمرتكبي الجرائم وكذا بطاقات الأنتربول ، و من بين مهام هذا المكتب تزويد مصالح الأمن و العدالة بالمعلومات القضائية ، وتبليغ العدالة و مصالح الأمن التي تطلب الأشخاص المنتحلين للشخصيات وتحديد هوية الجناة و الجثث و تحديد هوية الأشخاص المطلوبين من طرف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول [27].

وبعد تدعيم الجزائر لمخبرها بنظام الأفيس **A.F.I.S** وهذا من أجل الإستبدال التدريجي للملفات القضائية اليدوية التابعة للمصلحة المركزية لتحقيق الشخصية ، بنظام ألي للتحقق من الهوية بإستعمال بصمة الأصابع إذ يسمح هذا النظام بتخزين عدد هائل من بصمات المجرمين

[26]- كبابي بورنان، مكتب التوثيق و التكوين ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 78
[27]- بوطالب مسعود، مكتب المحفوظات القضائية ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 66

الموقوفين وكذا الآثار المرفوعة من مسرح الجريمة وهو قابل للتحديث[28] وهو مطابق للمعايير العالمية ، ويهدف إلى المعالجة الرقمية ومن أجل تسهيل عملية البحث و المصادقة و التعريف بالأشخاص المشتبه بهم و مرتكبي الجرائم ، ناهيك عن تسهيل عملية المطاردة ، و التحقيق و المحاكمة في القضايا ، وكذا في تحدي الهوية عند اكتشاف جثة أو ضحايا الكوارث فهذا النظام يعمل على تسجيل المعلومات كالأتي : البصمات العشرية ، بصمة راحة اليد ، صور و بيانات الهوية في إطار التحقيق الأولي ، إنابة قضائية ، أمر صادر عن السلطة القضائية على الأشخاص الذين يملكون مواصفات مطابقة على الأفراد المشتبه فيهم أو المتورطون في جريمة أو جنحة ، كما يقوم النظام بتخزين و مقارنة البصمات المرفوعة من مسرح الجريمة مع بصمات معتادي الإجرام و الموقوفين بالمؤسسات العقابية المخزنة داخل النظام وتزويد المحققين و العدالة بهوية مرتكبي الجرائم[29].

03- مكتب مراقبة و تسيير محطات تحقيق الشخصية :

هو مكتب تابع للمصلحة المركزية لتحقيق الشخصية تتمثل مهامه في مراقبة و تسيير محطات تحقيق الشخصية الموزعة عبر إقليم التراب الوطني ، من أجل تحسين مردود و نوعية نشاطات المحطات و يشرف علية أخصائيون و خبراء و مكونين بمستويات مختلفة وهم موزعين على أقسام ، ولكل قسم دوره الخاص به[30].

الفرع الثاني : المصلحة المركزية لمخابر الشرطة العلمية و التقنية :

تتكون هذه المصلحة من دوائر علمية و دوائر تقنية حسب المهام و الاختصاص، ينشط بها خبراء و مختصين في مختلف الميادين العلمية و التقنية ، وهذا من أجل ضمان الدعم العلمي لمختلف مصالح الأمن و الأجهزة القضائية في التحقيقات الجنائية الموكلة إليه وذلك

[28]- فراغ علي، دائرة نظام التعرف الألي على البصمات ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 6
[29]- حباش كمال، مصالح تحقيق الشخصية، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 69
[30]- فراغ علي، مكتب مراقبة وتسيير محطات تحقيق الشخصية، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 82

بإقامة الأدلة العلمية عن طريق إيجاد العلاقة بين القرائن و المشتبه فيهم في مختلف القضايا الجنائية [31]

01- الدوائر العلمية:

أ- قسم البيولوجيا الجنائية و البصمة الوراثية (ADN):

يعمل هذا القسم في البحث على الآثار البيولوجية التي تعتبر من أهم الآثار في مسرح الجريمة و تتميز باختلافها عن الآثار المادية الأخرى باختلاف طبيعتها كون مصدرها عائد لأصول طبيعية بيولوجية حيوية ، لذلك فإن الأساليب المعتمدة لرفع و نقل الآثار البيولوجية من مسرح الجريمة هي أساليب خاصة جذا ، فبمقدار مايطبق المنهج العلمي السليم و الصحيح بقدر ما تكون النتائج المتحصل عليها سليمة وصحيحة ولها مصداقية لدى الجهات القضائية ، وترفع الآثار البيولوجية من الدماء الجافة أو السائلة ، أثار الحيوانات المنوية الموجودة في مناطق هتك العرض و الإعتداء الجنسي أو على الضحية و الجاني ، أثار اللعاب على أعقاب السجائر ، الطوابع ، أثار إفرازات الأنف على المناديل الورقية ، الأسنان و العظام ، الشعر الموجود بمسرح الجريمة سواء كان مقتلع أو متساقط ، كل العينات المرفوعة من على الجثث من طرف الطبيب الشرعي [32].

ب- قسم الكيمياء الجنائية والمحذرات : وتتمثل مهامها في تحليل الآثار و القرائن المرفوعة من مسرح الجريمة ، وتشخيص المواد و العينات مثل المساحيق و السوائل و الأوراق ...إلخ ، إجراء مقارنة بين عينتين أو أكثر مثل مقارنة الأتربة ، الزجاج و الألياف و طلاء السيارات[33]أما مهام دائرة المخدرات فتتمثل في التعرف على طبيعة المادة المشبوهة فيها و تحليل المواد التي عثر عليها أثناء التحقيقات القضائية قصد التعرف على تركيبتها الكيميائية إن كانت محذرة أو مؤثرات عقلية وتهتم أيضا بالتعرف على الآثار الجسيمة و النفسية الناجمة عن

[31]- براهيتي حمزة، الدعم التقني لمصالح الأمن و العدالة، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 20
[32]- بوتليليس إسماعيل، البصمة الوراثية و دورها في الإثبات الجنائي، مجلة الشرطة العلمية و التقنية،الجزائر، مارس، 2020 ، ص 12
[33]- عبد الرحمان منيرة، دائرة الكيمياء الجنائية ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 28

استعمال هذه المادة و تحديد نسبة المادة الفعالة و تحديد درجة النقاوة و مادة القطع و تحديد نمط المخدر من أجل الوصول إلى شبكات التوزيع[34]

ج- قسم مراقبة النوعية الغذائية :

وتتمثل مهام هذا القسم في مراقبة نوعية و جودة كل المواد الغذائية ، و مواد التجميل و مواد التنظيف التي تقدم من أجل إجراء التحاليل البكتيرية والفيزيوكيميائية ، كما تقوم أيضا بتحديد مختلف الملوثات الغذائية (المواد المقاومة للطفيليات ، المواد الزائدة و المعادن الثقيلة ...الخ) ، كما أنها تمنع محاولات الغش المشبوهة خاصة في مواد التجميل و التبغ ، كم يقوم المخبر بمجموعة من التحاليل من أجل الفصل فيها إن كانت مواد أصلية أو مواد مقلدة ، و القيام بالتحاليل التوكسيكولوجية في حالة الوفاة المشتبه فيها للمواد الغذائية الموجودة بمسرح الجريمة و القيام بالكشوف و التحاليل على القرائن الملتقطة أثناء إجراء التحقيقات القضائية فيما يخص عينات من المواد الغذائية [35]، ومن بين مهام هذا القسم مراقبة مياه الشواطئ عند الطلب خاصة في فصل الصيف و إجراء تحاليل جرثومية للمياه المعدنية[36].

د- قسم التسمم الجنائي :

وتتمثل مهام هذا القسم في البحث عن المواد التي يمكنها أن تسبب الوفاة أو التسمم الإجرامي أم العرضي و التي يحتويها وسط بيولوجي و تحديد ما إن كان سبب الوفاة مادة سامة أو مادة أخرى ، و يؤدي الخبير في مخبر التسمم الجنائي عمله بتسخيره من طرف السيد وكيل الجمهورية أو ضابط الشرطة القضائية (الأمن الوطني ، الدرك الوطني) ، كما أن هذا القسم يساعد أيضا في التقييم العلمي للكواشف الأولية للكحول و المحذرات عن طريق إجراء

[34]- محفوظ دنان، دائرة المخذرات ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 31
[35]- طاهر بن عياد ، دائرة الأمن الغذائي و البيئة ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 40
[36]- عمر الشيخ الأصم،نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،السعودية،1999،ص 20

الفحوصات و التحاليل على العينات البيولوجية (البول ، هواء الزفير و اللعاب) وهذا من أجل ضمان السير الحسن للتحقيقات القضائية [37] ، وهي تعمل بالتنسيق مع قسم الطب الشرعي .

هـ- قسم الطب الشرعي :

هو فرع من فروع الطب ، وهو علم دقيق يكرس حميع الخبرات الطبية في خدمة العدالة والأمن ، ويختص في إيضاح المسائل الطبية التي تنظر أمام رجال القضاء ، إذ يستعمل الطبيب الشرعي في هذا القسم المعارف الطبية لتشخيص سبب الوفاة ، وهو بالتالي يخدم الحالات الجنائية ، إذ يقود المحقق إلى كشف غوامض الجريمة و التعرف على الحقائق و جمع الأدلة و القرائن التي تساعده على كشف مرتكبي الجرائم وتقديمهم للمحاكمة [38].

02- الدوائر التقنية:

أ- قسم الأسلحة و القذائف :

يحتوي هذا القسم على أجهزة و معدات تكنولوجية عالية الدقة كمجهر المقارنة المجهز بكاميرا رقمية تمكن من دراسة و مشاهدة البصمات التي تتركها الأسلحة ، وهذا على كل من الظرف و المقذوف و التمكن من التقاط صور للبصمات لتقديمها كدليل مادي للجهات القضائية ، وهذا بفضل النظام الآلي I.B.I.S المبرمج لتحديد بصمة الأسلحة النارية[39]

ب- قسم المتفجرات و الحرائق:

مهمة هذا القسم هي التدخل أثناء وقوع انفجار أو حريق لمعاينة الموقع و أخذ الدلائل و القرائن بهدف تحليلها و تمييزها ، وتقديم الدليل العلمي لمصالح الأمن و العدالة وهذا لمعرفة أسباب اندلاع الحريق وفي حالة الانفجار ، التأكد إن كان الجسم المتفجر من صنع تقليدي أو

[37]- إيزيتي أمال ، دائرة التسمم الجنائي ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 25
[38]- بلحاج رشيد ، دائرة الطب الشرعي ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 43
[39]- عبد الحفيظي محمد، دائرة الأسلحة و القذائف ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 46

مصنع ، ويقوم بالتحاليل الكيميائية و الفيزيائية و التقنية في إطار التحريات التالية : كنشوب الحرائق و الاعتداءات الإرهابية بواسطة العبوات الناسفة المتفجرة[40].

ج- قسم الخطوط و الوثائق:

وتتمثل مهام هذا القسم في مضاهاة الخطوط و الإمضاءات و التأكد من صحة الإمضاءات و العملات ، كما أنها تقوم بإجراء الخبرة على العملات الورقية و الوثائق الرسمية (جواز السفر ، بطاقة الهوية ، رخصة القيادة ...)، تحديد هوية كاتب الرسائل المجهولة ، تحديد خصائص الآلة الكاتبة المستعملة في الكتابة ، ويحتوي هذا القسم على ثلاث مخابر كل حسب اختصاصه وهي : مخبر الوثائق ، مخبر العملات المزورة ، مخبر الخطوط و الإمضاءات ، حيث يقومون بأداء مهامهم بتسخير من مختلف مصالح الأمن (الشرطة ، الدرك) و المحاكم المدنية و العسكرية ومؤسسات الدولة الأخرى[41].

د- قسم التحليل الجنائي للصوت:

وهو حديث النشأة مقارنة مع الأقسام الأخرى ففي سنة 1994 ونتيجة للظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في التسعينات أدى إلى ضرورة إستغلال التسجيلات الصوتية التي كانت من الجماعات الإرهابية للتهديد و طلب الفدية أو البلاغات الكاذبة بوجود قنابل كما يقوم المخبر بتحديد هوية المتكلم في قضايا طلب الفدية و الرشوة و التهديدات اللغوية وهذا باستعمال تقنيات حديثة وفقا لمعايير دولية [42].

هـ- قسم الأدلة الرقمية:

بالإضافة إلى الجرائم المستحدثة المتعلقة بالمعلوماتية التي عرفت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة ، فإن معظم الانتهاكات اليوم تستعمل فيها تكنولوجيات الإعلام و الاتصال

[40]- دني نشيدة، دائرة المتفجرات و القذائف ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 52
[41]- سادات الزهرة، دائرة الخطوط و الوثائق ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 49
[42]- مالكو فضيلة، دائرة التحليل الجنائي للصوت ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 55

مثل: أجهزة الكمبيوتر و الإنترنيت و الهواتف النقالة ...الخ ، ما حتم إنشاء هذا القسم لمحاربة هذه الجرائم، التي تستعمل فيها تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ، ويحتوي هذا القسم على ثلاث خلايا كل حسب اختصاصه وهي : خلية الإعلام الآلي ، خلية استغلال الهواتف النقالة ، خلية معالجة الصور الفيديوهات[43].

المطلب الثاني : الهياكل الفنية لمخابر الشرطة العلمية و التقنية.

يقوم عمل مخابر الشرطة العلمية والتقنية على خبراء وفنيون واختصاصيون موزعون على المخابر الموجودة في ولايات الوطن سواء تلك الموزعة على ولايات الوطن بفرق الشرطة العلمية و التقنية، أو المخابر الجهوية الموجودة عبر كامل الإقليم الوطني ، فهم مختصون في جميع مجالات العلوم كالكيمياء و الفيزياء و الهندسة و التصوير بالأشعة وحتى في مجال الأسلحة و القذائف وهذا من أجل تنفيذ ماهو مطلوب منهم في إطار البحث الجنائي وكشف ألغاز الجرائم ، ويجب أن يكونوا أصحاب علم و معرفة و مكونين تكوينا خاصا حيث تكون هذه الفئات مستفيدة من نتائج التكوين و التدريب لمكافحة الجريمة أولا و لتطبيق القانون و العقوبات ثانيا [44]

وعليه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول تقنيي و خبراء مسرح الجريمة الموزعين على فرق الشرطة العلمية و التقنية عبر كامل ولايات الوطن ، وفي الفرع الثاني نتناول فيه خبراء مخابر الشرطة العلمية و التقنية الموجودة عبر كامل التراب الوطني

الفرع الأول: تقنيي و خبراء مسرح الجريمة

ويقصد بهم الفنيون و التقنيون الذين تلقو تكوينا خاصا بمدارس الشرطة العلمية و التقية ، ومتحصلون على شهادة تقني مسرح الجريمة ، وهم موزعون على فرق الشرطة العلمية و التقنية الموجودة عبر كامل التراب الوطني ، فهؤلاء الخبراء مختصون بمعاينة مسرح الجريمة

[43]- بشير سعيد، دائرة الأدلة الرقمية ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016 ، ص 57-58

[44]- بدر خالد الخليفة، محاور تطوير الشرطة العلمية و التقنية و عصرنتها في البلدان العربية ، مقال في إطار المؤتمر الثامن و العشرين لفائدة الشرطة و العرب، تونس من 04 إلى 06 أكتوبر 2004

وتقتصر مهامهم على رفع الأثار الجنائية و جمعها من مكان الحادث مجهزين بمجموعة من الأدوات و و التجهيزات اللازمة لمباشرة مهامهم بطريقة سريعة و نذكر من بين هذه التجهيزات سيارات مصممة خاصة مجهزة ، بها معدات مختلفة التي تمكن الخبير الفني من أداء مهامه بأسرع وقت و بصفة أدق[45]، ومن بين هؤلاء الخبراء نجد فرقة رفع البصمات حيث يختص أفرادها بإجراء المعاينات بمسرح الجريمة و البحث عن الأثار التي خلفها مرتكبوها خاصة البصمات حيث يتم رفعها بتقنيات مختلفة و بحذر شديد حتى لا تتلف وتبقى صالحة للفحص و الكشف عن صاحبها أو مقارنتها مع البصمات الأخرى على مستوى نظام الأفيس ، إضافة إلى هذه الفرقة نجد فرقة التصوير الفوتوغرافي وهي التي تقوم بأعمال التصوير الفوتوغرافي لمسرح الجريمة و إعداد تقارير تقنية مصورة و تقدم للهيئات القضائية الخاصة ، وتوجد بهذه الفرقة آلات تصوير رقمية خاصة و كاميرات كما نجد عند التقنيون و الفنيون المختصون بمسرح الجريمة عدة حقائب خاصة لكل واحدة منهم مهمتها الخاصة فمنهم من هي خاصة برفع البصمات و أخرى خاصة بالكوارث الطبيعية وأخرى خاصة بالحرائق و المتفجرات وأخرى خاصة بالمخذرات .....إلخ[46]

الفرع الثاني: خبراء مخابر الشرطة العلمية و التقنية

و يقصد بهم الخبراء و الفنيون الذين يعملون داخل مخابر الشرطة العلمية و التقنية ، الجهوية الموزعة عبر كامل التراب الوطني ونقول عنهم خبراء لأنهم يملكون صفة خبير كل في مجال اختصاصه وموزعون على أقسام المخابر كل في مجاله وعلى حسب التكوين و الاختصاص الذي تلقاه **(03)** إذ يقوم كل خبير في قسمه بفحص الأثار المرفوعة من مسرح الجريمة و تحليلها تحليلا دقيقا ، وهذا لكشف ألغاز الجرائم بطرق علمية و فنية ومن بين مهامهم :

[45]- مخبر الشرطة العلمية و التقنية، خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة ، المرجع السابق، ص13
[46]- مخبر الشرطة العلمية و التقنية، خبرة عالية وتكنولوجيا متطورة ، المرجع السابق، ص15

- تحليل العينات البيولوجية (البول ، الدم ، اللعاب ، العرق ، الشعر ، البلازم ...) وذلك من أجل تحديد المادة المخذرة أو السامة
- إستخدام تقنية البصمة الوراثية في تحديد الهوية [47].
- تحليل محتويات المعدة و الأمعاء و الأنسجة البيولوجية كالكبد و الكلى و المخ وذلك للتعرف على المواد السامة
- تطبيق جميع تقنيات ADN و بناء قواعد المعلومات الخاصة بذلك ، و الإستفادة من هذه التقنية في التعرف على مجهولي الهوية و قضايا البنوة [48]
- كشف عملية التزوير و التزييف في الأوراق و المستندات و العملات
- تحليل مخلفات أثار الحرائق ومسارعات الحريق وغيرها من أثار الحرائق و من ثم تحديد مسببات الحرائق وهذا بإستخدام علم فيزياء و كيمياء نشأة الحريق وهذا بتمثيل مثلث الحريق [49]
- تحليل مخلفات المتفجرات و البارود و بالتالي تحديد مصدرها بعد التعرف على المكونات الأساسية .
- تحليل الأصباغ و تحديد مكوناتها و بالتالي نسبتها إلى مرجعيتها
- تحديد الزجاج و الرمل وتحديد ذاتيته
- تحليل الأحبار و نسبها إلى الأقلام أو المحررات المشتبه فيها
- توثيق أنشطة المخبر الجنائي [50]

[47]- بلبراهم رابح، البصمة الوراثية و دورها في الإثبات الجنائي ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ،مارس2020،ص40

[48]- عمر الشيخ الأصم،نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،السعودية،1999،ص 40

[49]- نورالدين بداش، مسرح الجريمة في ميدان الحرائق ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، مارس، 2017 ، ص 43

[50]- عمر الشيخ الأصم،نظام الرقابة النوعية في المختبرات الجنائية في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،السعودية،1999،ص 21

الفصل الثاني
طرق و آليات مخابر الشرطة العلمية
والتقنية في البحث الحنائي

بعد كل جريمة يترك الفاعل وراءه أثارا في مسرح الجريمة وقد تكون مرئية و أخرى غير مرئية ، من خلال تحركاته عن طريق اللمس ، احتكاك ملابسه ، شعره ، المني الذي يفرزه ، بصاق ، البول ، عرق ، بصمات أصابعه ، أثار أقدامه وغيرها من الدهان و الأتربة التي ينقلها من الآثار الناتجة عن الأدوات التي يستعملها كالمسدس ، السكين ، العصا ، المنشار ، المطرقة ، مثلا كلها تشكل شاهدا و دليلا صامتا ضده لأنها أثار حتى ولو حاول صاحبها إخفاءها أو مسحها فهي لا تمحى ، وتعتبر دليل جنائي مادي يكشف عن طريق وسائل وتقنيات علمية حديثة [51]

على عكس طرق الإثبات الأخرى كالدليل القولي كإعتراف المتهم أو شهادة الشهود أو الدليل العقلي كالقرائن و الدلائل ، إلا أن البحوث العلمية الحديثة أعطت أهمية خاصة لهذه التقنيات من أجل إثبات الجريمة و الكشف عن مرتكبيها ، ولهذا السبب اهتمت البحوث بدراسة الآثار الجنائية التي يتركها الجناة بمسرح الجريمة و البحث عن طبيعتها ، و فحصها بالوسائل و الأجهزة العلمية المتوفرة في المخابر العلمية للوصول إلى الدليل الجنائي ، و مساعدة القاضي الجزائي في بناء حكمه إما بالإدانة أو البراءة و ذلك من خلال الأدلة التي تقدمها له[52]

ومن أجل الوصول إلى الدليل المادي أو الجنائي ، وجب تظافر جهود الخبراء و الفنيون والتقنيون سواء في مسرح الجريمة وذلك بالبحث و العمل على رفع الآثار و المحافظة عليها أو داخل مخابر الشرطة العلمية و التقنية وذلك بفحصها و تحليلها بالأجهزة و الوسائل العلمية المتوفرة .

وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول التحريات الجنائية في مسرح الجريمة وفي المبحث الثاني ندرس فيه آليات و وسائل مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي

[51]- حسين المحمدي بوادي، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجنائي، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر،2005،ص03
[52]- مسعودة زبدة ، القرائن القضائية، دار هومة للنشر و التوزيع ، د.ط ، الجزائر،2005،ص74

المبحث الأول : التحريات الجنائية في مسرح الجريمة

يعتبر مسرح الجريمة أولى الخطوات التي يخطوها المحققون في البحث عن الدليل الجنائي ، لأنه يعتبر المصدر الرئيسي للأدلة المادية التي يعتمد عليها في إدانة الجناة ، كما أنه يساعد في تحديد الأسلوب الإجرامي [53]

وهنا يكمن دور تقني مسرح الجريمة في إستغلال الآثار و رفعها و المحافظة عليها وإرسالها إلى مخابر الشرطة العلمية و التقنية لإجراء الخبرة عليها ، من أجل فحصها و تحليلها[54]

وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين في المطلب الأول تطرقنا فيه إلى مهام الشرطة العلمية و التقنية في مسرح الجريمة ، و في المطلب الثاني إلى مهام الشرطة العلمية و التقنية في المخبر الجنائي

المطلب الأول: مهام الشرطة العلمية و التقنية في مسرح الجريمة

إن هذا العمل من اختصاص تقنيي و خبراء مسرح الجريمة الذين يتواجدون على مستوى فرق الشرطة العلمية و التقنية الموزعة عبر كامل ولايات الوطن ، حيث يتمثل عملهم في الانتقال إلى مسرح الجريمة و إجراء المعاينة ، وجمع أي أثر مادي موجود في مسرح الجريمة سواء كان ظاهرا يرى بالعين المجردة أو خفيا ، فيستعملون الوسائل العلمية للكشف عنه و المحافظة عليه وذلك باعتمادهم برتوكول خاص بتسيير مسرح الجريمة

وعليه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين في الأول وجب علينا تعريف مسرح الجريمة ، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى جمع الآثار و الدلائل .

[53]- علي فراغ، مبدأ المحافظة على مسرح الجريمة، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ، مارس2017، ص18
[54]- علي فراغ، مبدأ المحافظة على مسرح الجريمة، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ، مارس2017، ص15

الفرع الأول: مسرح الجريمة

لقد اختلفت وجهات النظر في تحديد مسرح الجريمة و تعريفه ، حيث قصده البعض على أنه مكان ارتكاب الجريمة ، بينما يراه البغض الأخر أنه يمتد إلى الأماكن التي تحتوي على الأدلة الجنائية أو التي تساعد المحقق على كشف الجريمة و التوصل إلى الحقيقة ، ويعرف أيضا بأنه * المكان الذي يحدث فيه تنفيذا لجريمة إحتكاك عنيف للجاني بمحتوى سطحها المادي سواء كان هذا المحتوى شخصا أو شيئا [55]

ويعرف أيضا أنه ذلك الرقعة المكانية التي حدثت فوقها الواقعة الإجرامية بكافة جزئيتها وعلى الأخص الحدث الإجرامي ، كتغيير في الكون المادي يرد على شخص أو شيء سواء في صورة حدث ضار كان كما في القتل وكما في السطو أم في صورة حدث خطر كما في الشروع قي القتل و السرقة [56]

فمسرح الجريمة هو عبارة عن مكان واحد أو أماكن عدة متصلة أو منفصلة ، متقاربة أو متباعدة ، بما في ذلك الطرق الموصلة بينها والوسائل المستخدمة للإتصال بها كما هو المكان الذي ارتكب فيه الفعل الجنائي المترابط بالمعنى الدقيق للكلمة هو المكان المباشر الذي تم فيه الحادث الإجرامي و الذي يتوقع أن توجد فيه أغلب الآثار الجنائية مثل : أثـار الدمـاء و الإفرازات و البصمات و المقذوفات.....إلخ ، وبالتعريف الشامل هي المحيط الأقرب من الجريمة [57]

و مسرح الجريمة يختلف من مسرح إلى أخر، فلكل جريمة لغزها وقصتها المنفردة ، فمسرح جريمة إكتشاف جثة مثلا ليس كمسرح جريمة في قضية باليستيكية .

ولمسرح الجريمة أهمية جنائية كبيرة ونذكر منها :

[55]- طه أحمد طه متولي ، التحقيق الجنائي وفن إستنطاق مسرح الجريمة، بدون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2000، ص19

[56]- رمسيس بهتام ، المرجع السابق ، ص77، 78

[57]- بوتليليس إسماعيل، مسرح الجريمة، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ، مارس2017، ص16-18

- يبين وقوع الجريمة و مكان فعلها المادي أو ينفي وقوعها في الأصل

- يعتبر مسرح الجريمة المصدر الرئيسي للأدلة المادية التي يعتمد عليها في إدانة الجناة

- يساعد مسرح الجريمة في تحديد الأسلوب الإجرامي

- يساعد على معرفة تحركات الجاني و الجناة في مسرح الجريمة

- يساعد في تحديد وقت إرتكاب الجريمة ومكانها و الآلات المستخدمة فيها

- يشير إلى الصلة بين الجاني و المجني عليه ، ومدى معرفة و دراية الجناة بمسرح الجريمة

الفرع الثاني: رفع الآثار و الدلائل

قبل الدخول إلى مسرح الجريمة يجب على تقني مسرح الجريمة إتباع خطوات ممنهجة و علمية وفق برتوكول يسمى برتوكول تسيير مسرح الجريمة[58]، وهذا من أجل الحفاظ على الأثار المادية لأن هذه الآثار تكون إما ظاهرة وهي الآثار التي على المحقق الجنائي أن يدركها بالعين المجردة دون الإستعانة بالوسائل العلمية و توجد بصورة مختلفة فمنها ماهو صلب كالمقذوفات أو السكين أو مسدس.....إلخ ، وما هو سائل مثل المشروبات و مشتقات البترول .....إلخ ، وهناك أثار مادية خفية وهي التي لايدركها المحقق الجنائي بالعين المجردة ، ويتطلب كشفها الإستعانة بالوسائل الفنية أو المساحيق الكيميائية كالبصمات مثلا و الذي يتطلب رفعها تقنيات خاصة سواء من جهة الوسائل المستعملة أو الكيفية التي يتم رفعها بها لأنها تلعب دورا هاما و كبيرا في التحقيق الجنائي وتعتبر الأسلوب الوحيد الذي لا يخطئ ، ونخص بالذكر هنا بصمة اليد (الأصابع) و بصمة الكف ، وبصمة الأقدام ، ولكن الأبحاث العلمية اثبتت لنا وجود بصمات أخرى لدى الإنسان و تختلف من إنسان إلى أخر وهي لا تقل أهمية عن البصمات المذكورة مثل : بصمة الأذن و بصمة الشفتين و بصمة المخ ، ولا يزال العلم في تطور مستمر و الإكتشافات تزيد يوما بعد يوم ، وقبل الحديث عن بصمات الأصابع

[58]- علي فراغ، بروتوكول تسير مسرح الجريمة، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ، مارس2017، ص23

وجب علينا تعريف البصمة و التي هي عبارة عن خطوط حلمية بارزة تجاورها تجاويف غائرة [59]ويوجد على الخطوط الحلمية البارزة فتحات المسامات العرقية التي تصل عن طريق القنوات بالغدد العرقية .

وتغطي هذه البصمات أطراف الأصابع و راحة اليد وباطن وأصابع القدم ، وعلى هذا فهي تختلف في طريقة رفعها و الوسيلة المستعملة في رفعها لأنه في غالب الأحيان يتعذر على التقني أو الخبير معرفة مصدر هذه البصمة إما إذا كانت بصمة أصابع يد أو بصمة راحة اليد أو تخص أصابع الأقدام أو باطن القدم و لهذا سوف نتطرق لكل هذه الأنواع بالتفصيل :

01- بصمة أصابع اليد:

لقد ثبت يقينا وبجميع الأساليب العلمية أن بصمات الأصابع تتميز بميزتين هامتين وهما الثبات و عدم التغير ، و عدم وجود شخصين لهما بصمتان متماثلتان في الخطوط و الميزات حتى ولو كانا توأمين من بيضة واحدة[60]

وهي مصنفة إلى أربعة أصناف كما صنفها علماء الأبحاث الجنائية:

أ- أشكال بها زوايا مطلقة و تسمى بالمقوسات ، وتشكل نوعين هما المقوسات العادية و المقوسات الخيمية .

ب- أشكال بها زوايا سميت بالمنحدرات ، وهي إما منحدر من اليمين أو منحدر من اليسار .

ج- أشكال بها دوائر بالنوع الحلزوني أو المستديرات وفيه يدور الخط حول نفسه مكونا دوائر[61].

[59]- ضياء حسين فرحات ، البصمات. أهميتها. أشكالها.إظهارها.رفعها المضاهاة الفنية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر،2005 ، ص05

[60]- قدري عبد الفتاح الشهاوي، أدلة مسرح الجريمة، المرجع السابق، ص 11

[61]- ضياء الدين حسن فرحات ، الرجع السابق ، ص 53

د- النوع المركب و يحتوي على أكثر من نوع من الأنواع السابقة [62]

02- بصمة كف اليد:

إن أول إستخدام لبصمة كف اليد كان سنة 1931 ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت بصمة الكف تأخذ وضعها في الإثبات الجنائي ، وتصدر أحكام بعد التعرف على الجناة من خلال بصمات أو جزء من بصمات أو راحة اليد[63].

أما الخصائص الثابتة المميزة الموجودة في بصمة كف اليد هي الخصائص نفسها التي نجدها في بصمات أصابع اليد ، إلا أن الخطوط الحلمية في بصمة الكف تختلف عن تلك الموجودة في الأصابع ، ولكنها من حيث مضاهاتها تكون أصعب من مضاهات بصمات أصابع اليد ، لأن الخبير في مسرح الجريمة يكون قد إكتشف جزءا صغيرا من بصمة الكف ونادرا ما يمكن إيجاد أثار لبصمة كف كاملة ، لذلك فإن عملية مضاهاة جزء صغير من بصمة كف أو راحة اليد غير محددة مع بصمة كف كاملة أصعب من مضاهاة بصمة أصبع مع أخرى[64].

وتقسم بصمة كف أو راحة اليد إلى أربعة أنواع وهي :

أ- الجزء الواقع أسفل بصمة الخنصر الأيمن أو الأيسر، والذي يتميز بكون الخطوط مقوسة من الأسفل تكاد تنهي من الناحية اليمنى وتكون خطوطها مفتوحة ، وتنتهي بالتجمع من الناحية اليسرى ، وتبدأ بالإلتحام مع الجزء الثاني وهذا الوصف خاص باليد اليمنى أما اليد اليسرى فعلى العكس .

[62]- هشام عبد الحميد فرح ، معاينة مسرح الجريمة ، مطابع الولاء الحديثة ، القاهرة، مصر ، 2007، ص149

[63]- حسنين المحمدي بوادي ، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي ، كلية الشرطة منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2005 ، ص36

[64]- ضياء الدين حسن فرحات ، الرجع السابق ، ص 23

ب- الجزء الواقع على أسفل بصمة الإبهام الأيمن أو الأيسر ، والذي يتميز هذا الجزء بأن خطوطه تبدأ من الأسفل وتتجه نحو اليسار أسفل الإبهام الأيمن في شكل خطوط مقوسة أو تكاد ، وتكون في اليد اليمنى و عكسها تماما في اليد اليسرى ، ويتميز هذا الجزء بوجود خطوط رفيعة بكثرة تتقاطع مع خطوطه .

ج- الجزء الواقع أسفل الأصابع الأربعة ، وهذا الجزء عبارة عن زوايا كل زاوية أسفل أصبع من الأصابع ، و يحاور هذه الزوايا أشكال فيه تتقارب في معظم مساحة راحة اليد[65].

د- الجزء الخاص بسلاميات الأصابع ، عادة لا تأخذ هذه السلاميات شكل البصمات بل تظهر مجرد خطوط ، ولكن هذا لايمنع من وجود شكل معين و محدد.

بعد قيام تقني مسرح الجريمة برفع هذه البصمات سواء بصمات الأصابع اليد أو راحة اليد يتم حفظها في دائرة الكمبيوتر الذي يتولى تصنيفها و مضاهاتها مع البصمات المخزنة في دائرة نظام (الأفيس) النظام الآلي للتعرف على البصمات المخصص لدراسة البصمات و حفظها و مقارنتها ، وقد تكون المضاهاة أو المقارنة مع بصمات المشتبه فيه ، ومع بصمات المعتادي الإجرام المحفوظة داخل النظام وذلك بالبحث في الميزات الشخصية لكل بصمة وقد تمكن من معرفة مهنة الشخص وهذا من خلال الاثار و الخدوش التي تتميز بها مثلا : بصمات الحداد أو البناء ، وقد إستقر علماء البصمات في دول العالم على وجوب توافر 12 علامة مميزة على الأقل لإثبات التطابق بين البصمتين .

03- بصمة القدم :

أثار الأقدام يجدها تقني مسرح الجريمة ، بكثرة في بعض مسارح الجريمة أو بالقرب منها ، وهذا عندما تتلوث الأقدام العارية أو الحذاء ببعض المواد الغريبة أو الدهون أو الأتربة أو عند الضغط على مادة قابلة للتشكل مثل الطين ، مع الملاحظة أن بصمات القدم لا تسمح

[65]- ضياء الدين حسن فرحات ، الرجع السابق ، ص 24

بالتعرف على هوية صاحبها بالدقة التي تعرفها بصمات أصابع اليد ولكنها فقط يمكنها أن تثبت التشابه المحتمل وربما تحديد الجنس[66]

بما أن للقدم خمسة أصابع وكل أصبع يتركب من ثلاث سلاميات ماعدا الأصبع الأكبر فإنه يتركب من سلاميتين ، وكل سلامية أمامية وسادة تلتقي مع الأرض عند المشبوهين من جلد ونسيج خلوي[67] ، ويسمى الجزء المرتفع عن الأرض الوق ألأخمصي وجزء القوس ألأخمصي من الجانب الخارجي هو الذي يمس الأرض ويترك البصمات .

إذ يجب على خبير مسرح الجريمة بعد أن يعرف وقائع الحادثة ، أن يفكر في أي الطرق التي سلكها الجاني في ذهابه وإيابه ، وأي الأماكن التي وقف بالقرب منها، مع احترام برتوكول مسرح الجريمة [68]، ويجب على تقني مسرح الجريمة عدم إهمال أي أثر موجود بمسرح الجريمة ولو اعتبره تافها ، وأغلب الأماكن التي تتواجد بها هذه الأثار هي السطوح الصلبة و الجافة ، أرضيات الخشب أو البلاط أو الصخرة ، أرضيات الأتربة أو الرمل أو الطين ، كما أن أثر القدم العارية يختلف عن أثر القدم المنتعلة فالأولى تكون خفية في شكل بصمات ويتم رفعها بنفس طرق رفع بصمات أصابع اليد وهذا بعد تصويرها ، أما الثانية فتكون ظاهرة وهي بدورها قد تكون غائرة أو سطحية بحسب طبيعة السطح الذي انطبعت عليه، و يتم رفعها بتقنيات مختلفة حيث تصور مع وضع مسطرة طولية بجانبها ثم أخذ صورة عامة و أخرى مقربة لأن الصورة قد تظهر تفاصيل لاتراها العين المجردة ولا يظهرها القالب ، بل إن بعض التفاصيل قد يتلفها القالب و خاصة إذا كان على تراب أو رمل جاف[69]

ويرفع الأثر بواسطة الجبس الباريسي في قالب يخصص للأثر من أجل مقارنته بأثر حذاء أو قدم المشتبه فيه من حيث نوع القدم (مقوسة ، عادية ، منبسطة) و المقاسات و

[66]- يحي بن لعلى ، المرجع السابق ، ص 36
[67]- عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي التطبيقي، دار الكتب و الوثائق المصرية، مصر،1995، ص 164
[68]- علي فراغ، بروتوكول تسير مسرح الجريمة، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ، مارس2017، ص23
[69]- خربوش فوزية ، المرجع السابق ، ص 88

العلامات المميزة و الخطوط الحلمية في القدم العارية ، بوجود 12 علامة تشابه من الخطوط الحلمية في الأثرين ، ومقارنة أثر الحذاء أي القالب بالحذاء نفسه من خلال مشاهدة شكل الحذاء و رسومات الكعب وأي أثر تأكل أو تمزق بالحذاء أو إصلاح قد تعرض له الحذاء.....إلخ .

إضافة إلى هذه البصمات هناك بصمة الأذن التي تمثل أسلوبا فريدا من نوعه في مجال تحقيق الشخصية للفرد بإعتبارها وسيلة إثبات تعتمد على أسس علمية تتصل بعلم تشريح الأعضاء وقد تثبت حجيتها علميا بعد بصمات الأصابع و الأقدام، ويتصور استخدام الأذن في تنفيذ الجريمة عن طريق استراق السمع فقط ، ومن ثم فإن تواجد بصمة الأذن بمسرح الجريمة يكون عادة على الأبواب الخارجية و النوافذ ذات السطح اللامع و الأملس ، لأنه في جرائم السرقة يقوم المجرمون باستعمالها كطريقة للاستكشاف و التأكد من عدم وجود أصحاب المنزل ، وتتم مضاهاتها بتصوير أذن المشتبه فيه و بيان الخطوط المطلوبة وتتم مقارنتها مع النموذج المرفوع من مسرح الجريمة على أساس شكل الأذن شكل الصوان و الحلمة والحواف وقد حققت بذلك نتائجها في مجال الإثبات الجنائي[70]

وقد أنشأ أول بنك معلومات خاص ببصمات الأذن ببريطانيا و هو الأول من نوعه في العالم ، حيث أدخلت به حوالي 1200 صورة لبصمات الأذن [71]، إلا أن إستعمال بصمة الأذن في مجال الإثبات ظل مقصورا على الدول المتطورة ، في حين اكتفت الدول العربية ومن بينها الجزائر على بصمات الأصابع لتحقيق الشخصية إلى أن تصل درجة تعميمها و إقحامها في مجال البحث الجنائي ، حيث تبقى من بين الأدلة الصامتة التي يصادفها الخبير بمسرح الجريمة أحيانا مثلها مثل بصمات الأصابع سواء بصمات أصابع اليد أو القدم .

[70]- عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي الفني التطبيقي، المرجع السابق ، ص 208

[71]- حسنين المحمدي بوادي ، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي ، كلية الشرطة منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2005 ، ص86

بالإضافة إلى هذه الآثار المادية كالبصمات هناك أثار بيولوجية إذ تعتبر من الآثار الهامة جدا في مسرح الجريمة ، وتتميز باختلافها عن الآثار المادية الأخرى باختلاف طبيعتها كون مصدرها عائد لأصول طبيعية بيولوجية حيوية و غير حيوية ، ولذلك فإن الأساليب المعتمدة في رفعها و نقلها و حفظها من مسرح الجريمة هي أساليب خاصة جدا ، فبقدر ما يطبق المنهج العلمي السليم و الصحيح في رفعها بقدر ما تكون النتائج المتحصل عليها سليمة وصحيحة ، ولها مصداقية لدى الجهات القضائية[72] ونذكر منها:

- أثار الدماء الجافة و السائلة.
- أثار الحيوانات المنوية الموجودة في مناطق هتك العرض والاعتداء الجنسي أو على الضحية والجاني
- أثار اللعاب على أعقاب السجائر ، الطوابع .....إلخ.
- أثار إفرازات الأنف على المناديل الورقية .....إلخ.
- العظام و الأسنان .
- الشعر الموجود بمسرح الجريمة سواء كان مقتلع أو متساقط.
- كل العينات البيولوجية المرفوعة من على الجثث من قبل الطبيب الشرعي.
- العرق ، و البول ، و البراز، و القيء .....إلخ.

أما الأشخاص المخول لهم رفع الآثار البيولوجية وجب عليهم التقيد بأحكام قانون رقم 16-03 المؤرخ في 14 رمضان عام 1437 الموافق ل 19 جوان سنة 2016 و الصادر في الجريدة الرسمية عدد 37 والمتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص المؤهلين بأخذ العينات البيولوجية فنجد : ضباط الشرطة القضائية من ذوي الاختصاص و المتمثلة في الشرطة العلمية و التقنية ، والأشخاص المؤهلين لهذا الغرض

[72]- بوتليليس إسماعيل ، تسير مسرح الجريمة به أثار بيولوجية ، البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، مارس2020، ص 12-15

و تحت إشراف ضباط الشرطة القضائية ، وكذا الأشخاص المسخرين من طرف السلطات القضائية [73]

إضافة إلى هذه الآثار البيولوجية الحيوية و الغير حيوية ، هناك أثار غير بيولوجية كآثار الأسلحة و المتفجرات ، و أثار الوثائق و المستندات و، أثار المخدرات .....إلخ ، وكل هذه الآثار و غيرها من الآثار البيولوجية و الغير بيولوجية يتم رفعها من مسرح الجريمة من طرف تقني مسرح الجريمة، ليتم إرسالها إلى المخبر الجنائي من أجل فحصها و تحليلها ، من طرف الخبراء و المختصون كل حسب اختصاصه وهذا ما سنتطرق إليه في مطلبنا الثاني ، الذي سندرس فيه كيفية معالجة و فحص الآثار المرفوعة من مسرح الجريمة ، سواء كانت بيولوجية أو غير بيولوجية

المطلب الثاني: مهام الشرطة العلمية و التقنية في المخبر الجنائي

بعد قيام عناصر فرق الشرطة العلمية و التقنية من رفع الآثار من مسرح الجريمة سواء كانت بيولوجية أو غير بيولوجية ، وبعد اتخاذ جميع التدابير الاحترازية للحفاظ على سلامة العينات المرفوعة**(01)** ، فإنها ترسلها إلى مخابر الشرطة العلمية و التقنية من أجل تحليلها و فحصها وهذا للوصول إلى هوية الجناة و فك ألغاز الجرائم و عليه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين : في الفرع الأول ندرس الآثار البيولوجية ، وفي الفرع الثاني ندرس الآثار الغير البيولوجية .

الفرع الأول : الآثار البيولوجية

وتكون هذه الآثار البيولوجية حيوية لأنها تحتوي على كائنات حية كالدم و البقع المنوية و البقع اللعابية ، و أثار بيولوجية غير حيوية لأنها لا تحتوي على كائنات حية كالإفرازات

[73]- قانون رقم 16-03 المؤرخ في 14 رمضان عام 1437 ه الموافق ل 19 جوان سنة 2016 و المتضمن استعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص المؤهلين بأخذ العينات البيولوجية ، الجريدة الرسمية ، العدد 37 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الجسمية (العرق ، البول ، البراز ، القيء) ، وكلها أثار بيولوجية يمكن استغلالها لتحليل الحمض النووي ، ومساعدة السلطات القضائية على حل الجرائم ، وهذا بعد قيام خبراء المخبر الجنائي بتحليل الآثار البيولوجية الحيوية :

01- البقع الدموية :

وسيلة تحليل الدم من الوسائل التي تستخدم في مخابر الشرطة العلمية و التقنية ، لكشف شخصية الجناة في جرائم القتل و الاغتصاب و السرقات وكما تستخدم أيضا في إثبات البنوة إلا أن حجيتها ليست قاطعة أو حاسمة إلا في حالات النفي فقط و لكن من الضروري عدم إهمال هذه الوسائل العلمية حتى ولو كانت نتائجها مجرد قرينة بسيطة غير كافية بمفردها لإدانة المشتبه فيه[74]، ولكن في سنة 2004 تم معالجة أول قضية في الجزائر و هذا باستخدام تقنية A.D.N والتي كانت نتائجها جد دقيقة ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح خبراء المخبر الجنائي يعتمدون على هذه التقنية في معالجة الأثار البيولوجية ، والتي من بينها البقع الدموية حيث يقوم الخبراء بإجراء بعض الإختبارات و التفاعلات ، أول مايقومون به هو تحديد ما إذا كانت البقعة المرفوعة من مسرح الجريمة دم أو سائل أحمر ، ولمعرف ذلك لا بد من الإعتماد على التفاعل الكيميائي ، الذي يهدف إلى إستعادة المادة المرجعة للونها الأصلي بعد أكسدتها وتسمح سلبية النتائج من استبعاد إحتمال أن تكون البقعة دموية[75]، ثاني مرحلة يقوم بها الخبير وهي تحديد أصل البقعة الدموية هل تعود لإنسان أو حيوان ، ويكفي لذلك إجراء إختبار الترسيب وهو إختبار يجعل دم الحيوان يتحول بعد إضافة مواد كيميائية خاصة إلى مادة بيضاء جيرية عكس دم الإنسان ، و كمرحلة ثالثة يتم فيها تحديد الزمرة أو الفصيلة الدموية و مقارنتها مع دم الضحية و المشتبه فيه ، و بإستعمال تقنية A.D.N البصمة الوراثية يتمكن الخبراء من تحديد هوية الجاني بشكل قاطع من خلال بقعة دم واحدة حتى ولو مرت عليها مدة زمنية ولا تكتفي

[74]- حسنين المحمدي بوادي، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي، كلية الشرطة منشأة المعارف،الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص52

[75]- هشام عبد الحميد فرج، المرجع السابق ، ص125

بتحديد هوية الجاني فقط بل تساعد في إعادة محاكاة مجريات الجريمة و مساعدة الهيئات القضائية في التحقيق القضائي وفي بعض الحالات تمكنهم من الوصول إلى تحديد ما إذا كانت هناك جريمة أم لا [76].

02- البقع المنوية :

ويقع دور البحث عن هذه الأثار على جسم الضحية على الطبيب الشرعي ، حيث يقوم بعد معرفة أن الجريمة جنسية بقياس درجة حرارة المجني عليه أو عليها حول المهبل أو الشرج مع أخذ مسحات من المنطقتين مستخدما في ذلك مسابر قطنية مبللة بماء مقطر يتم تجفيفها و تحريزها وإرسالها إلى المخبر **(01)** ، وتتم فحص البقع المنوية بالمخبر على وجود الخلايا الحية بها ، إذ لا يمكن الجزم أن البقعة منوية إلا إذا شوهد حيوان منوي كامل ، لكن الحيوانات المنوية لا تبقى مدة طويلة من الزمن في البقعة المنوية لذلك إذا وجدت بقعة منوية جافة ، فلا يمكن وجود حيوانات منوية بها و هنا يلجأ الخبير إلى بعض التحاليل الكيميائية للكشف عن مادة البقعة ن ومن بين هذه الإختبارات تعريض البقعة للأشعة فوق البنفسجية حيث تظهر بلون مشع و مضيء ، إذا كانت البقعة منوية ، كما تسمح نتائج فحص البقع المنوية بالتعرف على الجاني من خلال تحديد بصمة الحمض النووي للسائل المنوي وهي جازمة مائة بالمائة ولا تقبل الشك ومنه التوصل إلى حل لغز غموض الجرائم[77] .

03- البقع اللعابية :

يتم فحص الآثار اللعابية المرفوعة من مسرح الجريمة في المخبر الجنائي ، بالاعتماد على بعض الإختبارات الكيميائية الخاصة و كذا على الفحص المجهري[78]، وتتم أول مرحلة من الفحص لمعرفة هل البقعة لعبية أم لا وذلك بواسطة إختبار النشاء و اليود للكشف عن الإنزيمات الهاضمة ، وبعدها يتم البحث عن جنس البقعة اللعابية هل تعود لذكر أو أنثى وهذا

[76]- يحي بن لعلى ، المرجع السابق ، ص148
[77]- عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي الفني، المرجع السابق ، ص 268
[78]- هشام عبد الحميد فرج، المرجع السابق ، ص 130

بفحص الخلايا البشرية الموجودة باللعاب لكشف عن الكروموزومات الجنسية ، وأخر مرحلة هي معرفة هل تعود هذه البقعة اللعابية للمشتبه فيه ، ويتم ذلك بعد أخذ عينة من لعاب المشتبه فيه و مضاهاتها بواسطة الحمض النووي مع البقعة المرفوعة من مسرح الجريمة ، وتعتبر النتائج المتحصل عليها جد دقيقة تؤدي إلى التأكد من شخصية المتهم مائة بالمائة .

إضافة إلى هذا فهناك أثار بيولوجية عير حيوية وسميت بالغير حيوية لعدم إحتوائها على الكائنات الحية ، وتتمثل في إفرازات الجسم ، والتي بقوم خبراء المخبر الجنائي بفحصها و تحليلها بطرق علمية وفنية :

01- العرق : وهو أحد إفرازات الجسم التي يتخلص بواسطتها من بعض المواد الغير مرغوب فيها ، ويمكن تواجده في مسرح الجريمة على شكل بصمات الأصابع التي تحوي بعض الإفرازات العرقية أو على شكل مناديل اليد أو بعض الثياب الداخلية ، كما أن لكل إنسان رائحة تميزه عن غيره من باقي البشر ، أين ظهرت تقنيات جديدة للاستفادة من أثار العرق أو رائحته في مجال البحث الجنائي ، ولكنها تبقى من وسائل الاستدلالات و توجيه البحث لا أكثر ، لأن العرق مهما وجد سواء في حالة سائلة أو جافة ، فإنه لا يحتوي على خلايا و بالتالي لايمكن للخبير أن يجري عليه دراسة الحمض النووي .

02- البول : ويكون على الملابس الداخلية السفلية سواء في حالة جافة أو سائلة ، بإمكان وجود في البول بقايا خلايا المجاري البولية أو الدم في أغلب الأحيان بكمية قليلة لكي تسمح بدراسة الحمض النووي [79]

أين يقوم الخبير في المخبر بتجفيف البول المرفوع من مسرح الجريمة بمسحة شاش في الهواء ، و توضع في أنبوبة أو وعاء معقم وتتم عملية الفحص أولا لمعرفة هل هذا البول يعود لإنسان أو حيوان ، وبعد التأكد أنه يعود لإنسان تتم مقارنته بواسطة الحمض النووي مع المشتبه فيه .

[79]- بلحاج رشيد ، تقنيات الطب الشرعي في رفع الأثار البيولوجية، دور البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر،مارس 2020 ،ص78

03- البراز : بعد رفع عينة من البراز من مسرح الجريمة ، يتم إرسالها إلى المخبر الجنائي للعمل على فحصها مجهريا وذلك باستعمال المواد الكيميائية للتمكن من التعرف على الجناة و تعزيز الأدلة ضدهم .

04- القيء : إن تواجد القيء بمسرح الجريمة له أهمية كبيرة في محاولة تكييف الجريمة المرتكبة مثل جريمة التسمم قد يؤدي مفعول السم إلى تقيؤ الضحية قبل الوفاة ن لذلك يتم رفع القيء من مسرح الجريمة ، وفحصه في المخبر الجنائي من طرف الخبراء ومعرفة هل يعود للجاني أو المجني عليه[80]

05- العظام و الأسنان : ففي حال وجود جثة متعفنة في مسرح الجريمة فإن الطبيب الشرعي يعمل على أخذ عينات من العظام على مستوى عظم الفخذ أو الجهة الأمامية للقفص الصدري، كما تعتبر الضرس من خزانات الحمض النووي ويمكنه الحفاظ عليه لعدة قرون ، شريطة أن لايوجد على السن أو الضرس كسور أو ثقوب ، لأنه يكون سببا في إتلاف الحمض النووي[81]، ولهذا يعتمد الخبير في المخبر الجنائي على العمل عليهم لتحديد الجنس أو العمر مثلا وهذا بعد العمل بتقنية الحمض النووي ADN .

الفرع الثاني : الآثار الغير بيولوجية

تعتبر الآثار الغير بيولوجية أثارا مادية توجد بمسرح الجريمة كآثار الأسلحة و القذائف و الوثائق و المستندات و أثار المخدرات و الأقراص المهلوسة و أثار بعض الخطوط و الكتابات .....إلخ ، فهذه كلها أثار تساعد المحققين في الوصول إلى بعض الحقائق و كشف ألغاز الجرائم وكما أنها تساعد في إيضاح عناصر الإقناع لدى القاضي الجزائي ، بعد إجراء الخبرة العلمية عليها بالمخبر الجنائي للشرطة العلمية و التقنية

[80]- عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي الفني، المرجع السابق ، ص 270

[81]- بلحاج رشيد ، تقنيات الطب الشرعي في رفع الأثار البيولوجية، دور البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر،مارس 2020 ، ص79

01- أثار الأسلحة و القذائف :

فبعد إرسال مثلا سلاح أو مقذوف عثر عليه بمسرح الجريمة إلى هذه الدائرة المختصة ، فإن الخبير يعمل على دراسة و مشاهدة البصمات التي تتركها الأسلحة على كل من الظرف أو المقذوف و التمكن من إلتقاط صور للبصمات لتقديمها للجهات القضائية ، وتتوفر هذه الدائرة على نظام جد متطور في الاسلحة يسمى بنظام IBIS و المخصص لتحديد بصمة الأسلحة ، والذي هو عبارة عن بنك معلومات خاصة ببصمات الأسلحة النارية الملتقطة من الأظرفة المرفوعة من مسارح الجريمة، وهذا النطام معترف به دوليا و مستعمل من طرف أكبر مختبرات العلوم الجنائية ، ويسهل الوصول إلى تأمين النوعية في مجال الخبرة [82]، أين يقوم الخبير بدراسة الأسلحة و الذخيرة المستعملة في إرتكاب الجرائم وتحديد نقاط الأضرار الناتجة عن القذائف و العلاقة بينها لربطها ببعض [83]وتحديد العيار المتسبب في هذه الأضرار و تطوير خريطة الموقع للنظر في أصول إطلاق النار و حسب موقع مسرح الجريمة

02- مضاهاة الخطوط :

فمهمة الخبير هنا يجب أن تكون محددة بشكل صحيح على طلب أو أمر ، و التي يجب أن تكون مصحوبة بالوثائق المراد إجراء الخبرة عليها و الوثيقة المرجعية أي المرفوعة من مسرح الجريمة [84]، إذ تقوم مضاهاة الخطوط على دراسة بعض الخصائص الجوهرية التي يتميز بها الخط مثل : شكله ، طريقة الكتابة و الإملاء وعدة جوانب أخرى و لهذا الغرض وجب فحص الخط الأصلي و مقارنة خواصه بالجوانب المضبوطة ، حيث يطلب من المتهم أن يكتب نصا معينا من عدة نسخ و في عدة وضعيات (جالسا ، واقفا ، على سطح مائل ، على سطح متموج ، على كف اليد.....الخ) وتتكرر فيه على وجه خاص الحروف المشتبه يها

[82]- عبد الحفيظي محمد ، دائرة الأسلحة و القذائف ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016، ص60

[83]- بوستة حليم ، بوجادي عبد العزيز، دائرة الأسلحة و القذائف، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ،الجزائر، مارس2017، ص60

[84]- سادات الزهرة، دائرة الخطوط و الوثائق، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية2016، ص49

بحيث يملي عليه خبير الشرطة العلمية و التقنية النص وعليه أن لا يضع أمامه الورقة المحل مضاهاة لأن المشتبه فيه دزن شك سوف يتفادى الكتابة بنفس الطريقة محاولا تضليل الخبير ، وبعدها يقوم الخبير بتصوير الوثائق المشبوهة و تكبيرها ، ليتم بعدها بدراسة شكل الخط من حيث أشكال الحروف وحجمها و أسلوب كتابتها مثل درجة الميل و الإنحراف على السطر ، إرتفاعها ، إنخفاضها ، إنتظام وتباعد الحروف فيما بينها و بين الكلمة الأخرى ، طريقة وصلها ببعضها البعض و كيفية وضع النقاط ، وكذا المد في حروف أخر الكلمة ، وطريقة الكتابة تعني دراية الصفات المميزة للحروف المختلفة ، مثل كتابة حرف الكاف **ك** أو رقم **8** ، طريقة إسناد اليد إلى المنضدة ، طريقة مسك القلم وقوة الضغط عليه .

وبالطبع فإن فواصل الجمل و النقاط وكذا الأخطاء الإملائية ، قد يساعد على الفصل في الوثائق و تحديد إنتمائتها ، فمثلا لو احتوت الوثيقة محل المضاهاة على خطأ إملائي بكلمة *لآليء* ووقع المشتبه فيه في نفس الخطأ عند إملائه لنص مشابه دل ذلك على إحتمال كبير بأن يكون النص المفحوص من خطه[85] .

03- فحص المستندات و الوثائق:

تشكل الوثائق و المحررات بمختلف أنواعها ميدانا مغريا للتزوير المادي [86]، سواء بالحذف أو بالزيادة في المحررات ، أو بوضع توقيعات و أختام مزورة ، وكذالك بإضافة أسماء مزورة و بتقليد الوثائق و الإصطناع ، و بالمقابل فقد عرفت وسائل الكشف وفضح التزوير تطورا كبيرا و بالأخص مايتعلق منها بطرق التحليل الكيميائي للحبر والورق حبث يسمح هذا التحليل بمعرفة نوع الورق المستعمل مثل الصكوك و جوزات السفر ، فتصنع من ورق خاص ، يختلف عن الورق العادي ، كما يتم إستخدام الفحص المجهري والعدسة المكبرة كذا للبحث عن

[85]- يحي بن لعلى ، الخبرة في الطب الشرعي ، المرجع السابق ، ص162

[86]- تبين المادة 216 من قانون العقوبات الجزائري أساليب التزوير المختلفة في المحرارات الرسمية أو العمومية ، وتتم إما بتقليد أو تزييف الكتابة أو التوقيع ،أو اصطناع اتفاقيات أو نصوص أو التزامات أو مخالصات أو بإدماجها في هذه المحررات فيما بعد أو بإضافة أو تزييف الشروط **أو** الإقرارات **أو** الوقائع التي أعدت هذه المحررات لتلقيها أو لإثباتها وإما كذلك بانتحال شخصية الغير أو الحلول محلها.

أثار التغيير ، الكشط أو المحو ، و كذا التصوير الفوتوغرافي أين يقوم الخبير بتقنيات مختلفة ، ومن أهم التحاليل المتبعة في ذلك:

أ- تركيب الورق ويسمح بمعرفة طبيعة الألياف ، حيث تغلى القطع الورقية الصغيرة بمحلول ليبروكسيد الصوديوم المخفف وتصبغ بصبغة اليود.

ب- حالة المحو و الشطب و الكشط ، هنا يقوم خبير الشرطة العلمية بإجراء الفحص بواسطة المجهر أو العدسة المكبرة تحت الأشعة فوق البنفسجية ، و أحيانا القيام بتفاعلات كيميائية حيث يمكن إبراز الخط المضمحل بإرجاع أثاره عن طريق تعريضه إلى بخار كبريتور الألمنيوم في حالة الحبر الذي يحتوي على مركبات الحديد ، نفس الشيء بالنسبة للكلمات الممحية بالممحاة يمكن استشفافها بالأشعة فوق البنفسجية أو بتصوير الوثائق بالأشعة تحت الحمراء ، أما الكلمات الممحية بالقلم الطامس (correcteur) فيمكن إزالة مادة الطمس البيضاء كيميائيا أو بالتصوير على ألواح حساسة بالأشعة تحت الحمراء وتتبع نفس الطرق في كشف الأختام المزورة [87]

ج- أما في حالات حرق أطراف الوثائق أو تمزيقها أو طيها بغرض تغيير لونها للإيهام يقدمها هنا يتم تحرير المحررات في ملول برمينغنات البوتاسيوم وأحيانا في محلول مليان ومنه يمكن فضح هذا التزوير حيث يتغير لون الوثائق القديمة أصلا بفعل عملية التأكسد والتي تصيب خاصة الأجزاء المعرضة منها للهواء والضوء ويكون أوضح على مستوى الحواف ، في حين أن الورقة الجديدة و التي أراد الفاعل جعلها تبدو قديمة بتغير لونها فإنها بعد التحليل تظهر مسار صب الصبغة اللونية على الوثيقة مع وجود مساحات صغيرة غير ملونة كما قد تظهر عليها خطوط داكنة هي بمثابة طيات قبل التلوين المفتعل

د- التعرف على نوع القلم أو المداد المستعمل بواسطة إختبارات كيميائية بسيطة و بالإستناد إلى الخصائص لكل مداد أو قلم ونلخص هذه الخصائص فيما يلي :

[87]- يحي بن لعلى ، الخبرة في الطب الشرعي ، المرجع السابق ، ص161

- ظاهرة الفجوات القصيرة في مسار الكتابة الخطية وتبدو للشاهد العيان على أنها توقف الكاتب عن الكتابة ثم إستمراره أو إستعماله لفواصل في مسار الكتابة
- الترسبات المدادية الحبرية القاتمة وهي نقط قاتمة في مسار الكتابة ، وتشاهد في كثير من الأحيان عند مناطق تغير اليد الكاتبة لإتجاهها أي في مناطق التحول .
- ظاهر الضغط و سببه الظغط اللازم على القلم لتتم الكتابة ، حيث يلاحظ من وجه المستند تعرجا إلى الوراء في نواحي الكتابة و هذه خاصية من خصائص الكتابة بقلم المداد الجاف لذلك قد يخطئ بعض الخبراء ويعتبرون أن الخط هو خط مزور بالنقل بالضغط [88]

إن الآثار المادية المرفوعة من مسرح الجريمة سواء كانت بيولوجية حيوية أو غير حيوية أو غير بيولوجية ، تساعد المحققين و السلطات القضائية على حل الجرائم وهذا بتحديد البصمة الجينية للموجودين بمسرح الجريمة و كذا تحديد هوية الجاني وربطه بالجريمة من خلال فحص الجينات الوراثية ، وتحديد الجنس من خلال العينات البيولوجية الموجودة بمسرح الجريمة ، و التعرف على الجثث في القضايا الجنائية ، وكشف الأوراق و المستندات المزورة ، تحديد هوية كاتب الرسائل المجهولة ، التعرف على هوية الأسلحة إستنادا للبصمات المتواجدة على الأظرفة و المقذوفات[89].....الخ ، وهذا بعد إجراء الخبرة العلمية عليها من طرف خبراء و مختصون كل في مجال إختصاصه ، في المخابر الجنائية المزودة بتجهيزات و وسائل جد متطورة وهو ماسنتطرق إليه في مبحثنا الثاني

[88]- حسنين المحمدي بوادي ، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي ، كلية الشرطة منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2005 ، ص86

[89]- بوتليليس إسماعيل ، مسرح الجريمة ، أهمية الآثار و القرائن، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، مارس2017، ص 19

المبحث الثاني : آليات و وسائل مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي

إن التطور التكنولوجي كان له أثر إيجابي على عمل مخابر الشرطة العلمية و التقنية في فك ألغاز الجرائم و كشف ملابساتها ، و مساعدة الجهات القضائية في القبض على مرتكبيها و تطبيق القانون و مساعدة القاضي الجزائي ، وهذا باستعمال هذه المخابر لوسائل و تقنيات حديثة و أجهزة جد متطورة في عمليات البحث الجنائي ، أين أصبحت الآثار الجنائية المرفوعة من مسارح الجريمة ذات أهمية قصوى ، حيث يتم فحصها و تحليلها و دراستها داخل مخابر الشرطة العلمية و التقنية باستعمال أحدث الأجهزة و الأساليب العلمية[90]

إن عملية فحص الآثار المادية المرفوعة من مسارح الجريمة و تحليلها داخل مخابر الشرطة العلمية و التقنية يحتاج إلى أجهزة و وسائل و تقنيات علمية ، وهذا باستخدام مختلف العلوم سواء في رفعها أو حفظها أو تحليلها و فحصها ، وهذا من أجل الوصول إلى الدليل المادي الذي يساعد هيئات النيابة و التحقيق للوصول إلى الجاني [91]

للوصول إلى نتيجة يقينية و مواجهة الجناة بالدليل العلمي أمام الجهات القضائية ، أصبح من الضروري اعتماد مخابر الشرطة العلمية و التقنية على هذه الأجهزة و الوسائل ، أي الطرق العلمية في فحص الآثار الجنائية و تحليلها في إطار البحث الجنائي ، و البحث عن الدليل الجنائي المادي ليقدم كدليل إثبات علمي في القضايا الجنائية أمام الجهات القضائية و مساعدة القضاة من أجل تطبيق القانون .

وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول أجهزة مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي ، و في المطلب الثاني تقنيات مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي .

[90]- عباس أبو شامة ، المرجع السابق، ص61

[91]- خربوش فوزية ، المرجع السابق ، ص43

المطلب الأول : أجهزة مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي

إن عمل الخبراء و المختصون داخل مخابر الشرطة العلمية و التقنية على فحص الآثار الجنائية و تحليلها في إطار البحث الجنائي ، فرض عليهم وفي ظل التطور التكنولوجي استعمال أجهزة علمية حديثة للوصول إلى كشف ملابسات الجريمة و إلى الجناة لمساعدة قاضي الحكم في مسألة الإقناع للفصل في القضية المطروحة أمامه ، و لقد تطرقنا إلى بعضها في دراستنا السابقة لمهام الشرطة العلمية و التقنية في المخبر الجنائي و نظرا لتعدد هذه الأجهزة فقد سلطنا الضوء على أهمها وممن له الدور الفعال في الوصول إلى الدليل العلمي ، لكشف ملابسات الجريمة و فك ألغازها وعليه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين ندرس في الفرع الأول جهاز الحاسوب و الإنترنيت وفي الفرع الثاني جهاز كشف الكذب و أجهزة الفحص المجهري .

الفرع الأول : جهاز الحاسوب و الإنترنيت

إن معظم الانتهاكات اليوم تستعمل فيها تكنولوجيات الإعلام و الاتصال مثل أجهزة الكمبيوتر ، الانترنيت ، الهواتف النقالة ....الخ [92]، كما أن هذه التكنولوجيا العلمية تقدم للدولة و الأجهزة الأمنية و الجهات القضائية العديد من التسهيلات و الإمكانيات التي تساهم في التصدي للجريمة خصوصا مع إستخدام هذه الأجهزة في البحث الجنائي و تلبية طلبات المساعدة التقنية وذلك بإستعمال وسائل و أنظمة حديثة خاصة بالتحقيق الجنائي الرقمي وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها ، خصوصا مع إستعمال الكمبيوتر و الإنترنيت في مخابر الشرطة العلمية و التقنية ، اللذان يلعبان دورا كبيرا في الإثبات الجنائي .

[92]- علي فراغ، دائرة الأدلة الرقمية، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ، جويلية 2016، ص57

01- جهاز الحاسوب (الكمبيوتر) :

لقد إستعانت الأجهزة الأمنية في كثير من الدول بجهاز الحاسوب أو الكمبيوتر ، و أدخلته في خدمة البحث الجنائي وهذا لما له من نتائج فائقة و دقيقة ، أين إستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية وكذا فرنسا و بريطانيا في عمل تقارير فنية واقعية عن حوادث مختلفة ، مبينين فيها نوع الجريمة و الأسلوب الإجرامي المعتمد وكذا ظروف إرتكابها ، كما إستعمل لغرض الكشف عن جرائم التزوير كتزوير جوازات السفر مثلا أين تتميز البيانات المدخلة في الكمبيوتر بأنها بيانات قاطعة ويقينية يتم اللجوء إليها متى دعت الحاجة إلى ذلك .

أما بالنسبة للشرطة العلمية و التقنية الجزائرية فيعتبر الكمبيوتر أحد أهم الأجهزة التي تحتويها مخابرها العلمية الجنائية ، إذ يلعب الكمبيوتر أو جهاز الحاسوب دورا هاما و فعالا في مختلف العمليات التي تقوم بها مخابر الشرطة العلمية و التقنية ، فنجد في القسم المتواجد بمخابر الشرطة العلمية و التقنية المتخصص في إستغلال الأدلة الرقمية إستعمال جهاز الكمبيوتر من أجل توفير الدعم الفني الخاص بتحليل و إستغلال العتاد الرقمي وكل ذلك للمساهمة بطرق عصرية في محاربة الجرائم المعلوماتية و الجرائم التقليدية التي تستخدم فيها تكنولوجيات الإعلام و الإتصال [93]، فقسم الأدلة الرقمية المتواجد على مستوى مخابر الشرطة العلمية و التقنية مهمته محاربة الجرائم المعلوماتية حيث يتوفر هذا القسم على ثلاث خلايا مختصة كلها تعمل بواسطة جهاز الحاسوب أو الكمبيوتر

أ- **خلية الإعلام الألي :** تعمل هذه الخلية على إستغلال :

* أجهزة الإعلام الألي من جميع أنواعه

* الأقراص الصلبة الداخلية و الخارجية ، دعامات التخزين ، بطاقات الذاكرة ، الاقراص المضغوطة

[93]- بشير سعيد، دائرة الأدلة الرقمية، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ، جويلية 2016، ص57-58.

* إستخراج الكلمات السرية و الملفات المحذوفة و محتوى الدعامات الرقمية ، وكما تعمل على إصلاح جميع الدعامات التالفة [94]

ب- خلية إستغلال الهاتف النقالة : تعمل هذه الخلية على إستغلال :

* إستخراج جميع المعطيات الظاهرة و المحذوفة من الهواتف النقالة ، شرائح سيم و بطاقات الذاكرة

* تحليل المعطيات ، قائمة الإتصالات،الرسائل النصية الرسائل المرئية ، الإيمايلات، سجل المكالمات الهاتفية

* تشخيص المعطيات إذا كانت على علاقة مع القضايا المعالجة

ج- خلية معالجة الصور و الفيديوهات : تعمل هذه الخلية على :

* معالجة و تحسين نوعية الصور والفيديوهات المخزنة في الدعائم الإلكترونية، مسجل إلكتروني ، VHS...

* معالجة و تحسين نوعية الصور و الفيديوهات المخزنة في الدعائم الرقمية ، مسجل رقمي ، الأقراص الصلبة و دعامات التخزين

أما في مجال البصمات نجد أن الكمبيوتر هو من يتولى فحصها ووضع التقسيمات الفنية لها ، ويقوم أيضا بالمضاهاة وهذا تحت إشراف خبير مختص ، فأصبح بذلك يضمن سرعة تحميع المعلومات الأمنية مع دقة النتائج المتحصل عليها[95].

يعتمد المخبر المركزي للشرطة العلمية والتقنية بالعاصمة على جهاز الحاسوب أو الكمبيوتر بصفة شاملة في تطبيقه للنظام الألي للتعرف على البصمات AFIS ، حيث يعتبر هذا النظام كما سبق ذكره أنفا بأنه النظام الأكثر تطورا في العالم حيث يتميز بالدقة و السرعة

[94]-

[95]- قدري عبد الفتاح الشهاوي، أدلة مسرح الجريمة ، المرجع السابق ، ص36

في مضاهاة صور بصمات الأصابع ، ويدير هذا النظام المعطيات المتوفرة عبر الكمبيوتر المركزي ويقوم هذا الأخير بإرسال نتائج مقارنة البصمات الأصابع الى مختلف الأنظمة الفرعية ، أين يتم حفظها مع التفاصيل الدقيقة في أقراص بصرية يمكن الرجوع إليها بواسطة الكمبيوتر المركزي ، لتحديث المعطيات ، ومن بين أهم العمليات التي يقوم بها الكمبيوتر في نظام الأفيس

- مقارنة بصمات معلومة مخزنة في الجهاز مع بصمات مجهولة وجدت بمسرح الجريمة لإكتشاف صاحبها .
- مقارنة بصمات مجهولة و مخزنة بالجهاز مع بصمات معلومة لأفراد مشتبه في إرتكابهم الجريمة محل التحقيق .
- مقارنة بصمات مجهولة و مخزنة بالجهاز مع بصمات أخرى مجهولة وجدت بمسرح الجريمة وهذا لتبيان تكرار الجرائم

ونظرا للإمكانيات الهامة لجهز الحاسوب أو الكمبيوتر ، كان وجوده في مجال البحث الجنائي من الأمور الهامة و إستخدامه في إطار نظام الألي للتعرف على البصمات AFIS يسمح ببناء قاعدة معلوماتية عن البصمات الأصابع تسهل عملية البحث الجنائي الفني [96]

كما يعتمد المخبر العلمي في إطار البحث الجنائي على الكمبيوتر في تطبيقة الرسم الوصفي PORTRAIT ROBOT ، حيث يعتمد الخبراء في هذه العملية و التي هي رسم صورة مشابهة لصورة المجرم الذي قام بالعمل الإجرامي ، وهذا بعد الاستعانة بالكمبيوتر و الضحايا الذين يتعرضون للاعتداءات مثلا ، فيقومون بوصف ملامح المجرم للخبير الذي يقوم برسم الملامح بواسطة الكمبيوتر ليصل في الأخير إلى الصورة المشابهة أو الصورة الحقيقية للمجرم .

[96]- بدر خالد الخليفة، محاور تطوير الشرطة العلمية و التقنية و عصرنتها في البلدان العربية ، مقال في إطار المؤتمر الثامن و العشرين لفائدة الشرطة و العرب، تونس من 04 إلى 06 أكتوبر 2004

02- الإنترنيت و دورها في الإثبات الجنائي :

لقد أصبحت الإنترنيت الوسيلة العلمية التي تعتمد عليها مخابر الشرطة العلمية و التقنية اليوم في البحث عن مرتكبي الجرائم كما هو معمول به في قسم الأدلة الرقمية الذي أنشأ عام 2009 بالمخبر العلمي حيث تعمل خلية الإعلام الألي على البحث عن الأدلة الجنائية بواسطة الإنترنيت ، وتقوم بتحديد المشتبه فيهم عن طريقها ، لأن المجرمين أنفسهم أصبحو يستغلون هذه الشبكة في إرتكاب بعض الجرائم ، خاصة عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود [97]

كما تقوم خلية إستعمال الهواتف النقالة المجودة بقسم الأدلة الرقمية على مستوى مخابر الشرطة العلمية و التقنية على حليل المعطيات ، قائمة الإتصالات ، الرسائل النصية و المرئية ، الإميلات ، الإبحار عبر الإنترنيت و إنجاز مخططات علاقات الإتصالات [98]

ولقد أثبتت كل المؤشرات أن الانترنيت حققت العديد من المعجزات في مجال البحث الجنائي فلم يعد الأمر كما كان في الماضي قاصرا على توزيع صور المشتبه فيهم عبر الصحف أو شاشات التلفزيون لحث الجماهير للإبلاغ عنهم ،فقد تمكنت العديد من الدول في استخدام الانترنيت كأداة لضبط المجرمين، وتمكن هذه الشبكة من التعرف على كل الحالات المشبوهة في كل أنحاء العالم بالاتصال بالمنضمة الدولية للشرطة الجنائية **الانتربول**[99]

رغم أن دور الانترنيت الفعال في البحث الجنائي ، إلا أنها أصبحت من ضحايا النشاط الإجرامي إذ أن هناك جرائم ترتكب عن طريقها كسرقة المعلومات واستغلال الانترنيت في غسيل الأموال ، ومعرفة هذه الجرائم ضروري لمحاولة الوقاية منها مستقبلا[100]

[97]- الانترنيت شبكة عالمية ظهرت سنة 1969 بالولايات المتحدة الامريكية وكانت مقتصرة فقط على وزارة الدفاع والجهات العسكرية واعتبار من سنة 1987 تم السماح للافراد العاديين باستعمالها.

[98]- بشير سعيد، دائرة الأدلة الرقمية، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ، جويلية 2016، ص58

[99]- قدري عبد الفتاح الشهاوي، أدلة مسرح الجريمة ، المرجع السابق ، ص 47

[100]- خربوش فوزية ، المرجع السابق ، ص64

وتعتبر الانترنيت و الحاسوب أو الكمبيوتر من بين الأجهزة المستعملة في البحث الجنائي داخل مخابر الشرطة العلمية و التقنية و التي تلعب دورا فعالا في التعرف على الأثر الجنائي الذي يؤدي إلى الدليل المادي حتى يعتمد عليه في الإثبات الجنائي .

الفرع الثاني : جهاز كشف الكذب و أجهزة الفحص المجهري

يعتبر جهاز كشف الكذب وأجهزة الفحص المجهري من بين الأجهزة التي تعتمدها معظم دول العالم وخاصة المتطورة في مخابرها الجنائية من أجل فك ملابسات الجريمة ، أما في الجزائر وبالتحديد سنة 2007 تم اعتماد العمل بهذه الأجهزة على مستوى مخابر الشرطة العلمية و التقنية في عملية البحث الجنائي ، و إعطاء الإقناع اللازم للسلطات القضائية لإثبات أو إسقاط التهم المنسوبة للخاضعين للتحقيق ، و تقديم النتائج للعدالة بعد إجراء الخبرة على الآثار المجهرية حيال الجرائم المرتكبة .

01 – جهاز كشف الكذب :

في عام 1921 أعلن الدكتور فولمير و الدكتور جون لارسون عن إختراع جهاز كشف الكذب[101]، بتسجيل التغيرات الفجائية التي تحدث للمتهم عند كذبه عن طريق قياس تنفسه و نبضه و ضغط دمه في وقت واحد ، و بذلك يتبين منها مدى علاقته بالجريمة من عدمها[102]

ويتكون الجهاز من عدة أجهزة فرعية بقوم كل منها بعمل معين كجهاز لقياس نبضات القلب ، جهاز لقياس ضغط الدم ، جهاز لتسجيل تغير مقاومة الجلد للكهرباء ، ويتم تحويل تغيرات الإنسان الطارئة عند إستجوابه إلى ذبذبات بواسطة الجهاز وهذا عن طريق إبر مجوفة تتحرك أفقيا على شريط من الورق .

[101]- يطلق على جهاز كشف الكذب اسم بوليجراف polygraph ، فكلمة poly تعني الكذب و الغش، وكلمة graph تعني التسجيل ، ومن ثم فهو جهاز إلكتروني لقياس الكذب ،راجع عبد الفتاح مراد، المرجع السابق ،ص149

[102]- قدري عبد الفتاح الشهاوي ، المرجع السابق ، ص237

ويتم إعداد كشف الكذب لإجراء الاختبارات وفقا لبرنامج دقيق و مدروس يضعه خبراء مختصون في علوم الجريمة و الشرطة العلمية و التقنية ، و الطب الشرعي ،وأسفرت التجارب العلمية على أن معظم الأشخاص المشتبه في ارتكابهم الجريمة يوافقون على المثول أمام الجهاز، وسبب ذلك أنه إذا كان الشخص متورطا في الجريمة فإنه يخشى أن يؤدي امتناعه عن خوض التجربة إلى الإساءة لموقفه وتقوية الشبهات ضده ، في حين إذا كان بريئا فإنه لا يمانع في خضوعه للجهاز إذ ليس لديه ما يخشاه [103]

يستعمل هذا الجهاز في التأكد من صحة أقوال أو تصريحات المشبوهين ، الشهود المخبرين أو الضحايا و كذلك مساعدة المحققين على معالجة القضايا الإجرامية

إن جهاز كشف الكذب مدعم بعدة كوابل تقوم بقياس نبضات القلب ، التنفس نسبة نشاط و إنتاج العرق وهذه التقنية تستعمل بواسطة جهاز يسمى* البوليغراف * وهو موصول بجهاز يقوم بتسجيل المعطيات المذكورة أعلاه و يقوم بعدها المتخصص في الجهاز بتحليل تلك المعلومات ، والنتيجة تكون سواء إيجابية أو سلبية أو غير مقنعة ، وهذه التقنية تساعد المحققين في توجيه تحقيقاتهم ، إذ يتوجب على أي شخص معني بهذه العملية القيام بفحوصات طبية ، إذ يتوجب على أي الشخص المعني الذي تقوم عليه هذه التقنية أن يصرح بقبول خضوعه لهذه التجربة مع المصادقة عليه بإمضائه لتصريح شرفي و هذا يدخل في إطار إحترام حقوق الإنسان[104]

وتقوم التجربة بعد إعداد الخبير المختص لقائمة الأسئلة ويشترط أن تكون الإجابات عليها بنعم أو لا ، وتوجه للمعني أولا أسئلة لا علاقة لها بالجريمة حتى تكون الإجابات و الانفعالات طبيعية ، بعدها يقوم الخبير بطرح أسئلة لها علاقة بالجريمة أو بالموضوع وهكذا تكون قائمة الأسئلة مزيجا بين أسئلة عادية و أخرى في الموضوع ، حيث تعمل الأسئلة العادية

[103]- حسنين المحمدي بوادي ، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي ، كلية الشرطة منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2005 ، ص 162

[104]- علي فراغ، دائرة كاشف الكذب، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ، جويلية 2016، ص 60

على تهدئة المتهم و إعادته إلى حالته الطبيعية عقب كل إنفعال يحدثه السؤال الموضوعي ، وطبعا هذا باستعمال الأجهزة المذكورة سابقا و الخاصة بكشف الكذب جهاز لقياس نبضات القلب ، جهاز لقياس ضغط الدم ، جهاز لتسجيل تغير مقاومة الجلد للكهرباء ، لأنها تسجل كل ما كان لدى الشخص سر أو مايخفيه فسؤاله عنه يؤدي إلى انفعاله نتيجة الكذب و الخوف من انكشاف سره [105]

ومن ثم يسجل جهاز كشف الكذب كل ما يدل على أن المشتبه فيه يكذب في أجوبته حيث أن الكذب يقوده إلى التعرق و يقاس ذلك بواسطة قطب كهربائي يلصق على السطوح الراحية و الظهرية لليد لتسجيل نشاطات غدد العرق ، كما أن التنفس تزداد وتيرته عند الكذب ويتم ذلك بواسطة أنبوب مطاطي يثبت على صدر الشخص ، يتمدد و يتقلص مع التنفس و تنتقل حركته إلى إبرة التسجيل[106]

وتظهر مزايا هذا الجهاز في أنه لا يقف عند حد حمل المتهم على الإعتراف ، بل قد يهدي المحقق على الطريق الواجب إتباعه للوصول إلى الفاعل الحقيقي ، كم أنه يحصر دائرة الإتهام ويضيق من نطاق البحث و لكن تبقى نتائجه غير دقيقة كون أنه حتى الأشخاص الصادقين ، قد تكون لهم إنفعالات بسبب إتهامهم بجريمة لم يرتكبوها تؤدي إلى نفس نتائج الشخص الكاذب ، ومن ثم نتائجه تعتبر قرائن بسيطة ولا يجوز أن يبنى عليها وحدها أي حكم قضائي فهي مجرد عنصر من عناصر الإثبات الجزائي ، وبذلك فهي لا ترقى إلى مرتبة الدليل القاطع[107]

[105]- حسنين المحمدي بوادي ، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي ، كلية الشرطة منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2005 ، ص 162

[106]- عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي، المرجع السابق ، ص 149

[107]- عادل عبد العال خراشي ، المرجع السابق ، ص 450

02- أجهزة الفحص المجهري :

تعتبر من بين الأجهزة التي تعتمدها مخابر الشرطة العلمية و التقنية في مساعدة مختلف الأجهزة الأمنية و تنوير العدالة بتوفير الأدلة الجنائية المقنعة لتوجيه الإتهام إلى الجاني دون الإضرار بالأبرياء ، عن طريق التحليل الميكروسكوبي المجهري للآثار ومدى تقاربها[108]

فهذه الأجهزة تقوم بفحص الآثار الجنائية التي يخلفها الجاني في مسرح الجريمة ، وتشمل مختلف الأثار الحية أو الميتة ، الصلبة أو السائلة كبقع الدم أو البقع المنوية ، أو الألياف و الشعر أو الأعيرة النارية .....الخ ، وغالبا ما تكون هذه الآثار صغيرة الحجم وهذا مايتطلب أجهزة لمشاهدتها و فحصها فبواسطة هذه الأجهزة يستطيع الخبير أن يكبرها و يبدأ في عملية فحصها ، وكمرحلة أولى يبدأ الخبير بفحصها عن طريق العدسات المكبرة و التي تزيد نسبة التكبير فيها 5 أضعاف، حيث يوضع الأثر المراد فحصه على بعد أقل من البعد البؤري للعدسة المستعملة فتكون له صورة وهمية مكبرة على مسافة من المستحسن أن تكون 25 سنتمتر ، فتراه العين بزاوية أكبر[109]، وفي حال عدم تمكن رؤية الأثر بواسطة هذه العدسات يتم اللجوء إلى إحدى أجهزة الفحص المجهري التالية :

01- منظار الرؤية الداخلي :

وهو عبارة عن ماسورة رفيعة بها وسيلة إضاءة ومنشور ومجموعة عدسات تساعد على الرؤية الداخلية للأجسام، ويستخدم في فحص الأقفال من الداخل لإظهار أثار إستعمال المفاتيح المصطنعة ، كما يستعمل أيضا في رؤية الخطوط في ماسورة السلاح .

[108]- علي فراغ، دائرة كاشف الكذب، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ، جويلية 2016، ص 60

[109]- أحمد أبو القاسم ، الدليل الجنائي المادي ودوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص ، الجزء الاول ، دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، السعودية، 1993، ص280

02- الميكروسكوب العادي المحمول :

ويتكون من وحدتين من العدسات عينية و شيئية ، وهو على أعلى درجة من النقاوة ومجهر بوسيلة إضاءة وحامل الشرائح ومرايا عاكسة يوضع الأثر المراد دراسته على العدسة الشيئية على مسافة أبعد من البعد البؤري لها بقليل ،فتتكون له صورة حقيقية من الجهة المقابلة ،ويستخدم هذا الميكروسكوب لفحص آثار الطلقات النارية أو الكتابة أو الأقمشة أو الأنسجة وعموم الأجسام التي بها تجاعيد،وتسجل الصورة بعد الفحص عن طريق آلة التصوير بالميكروسكوب. [110]

03- الميكروسكوب المقارن:يتكون هذا الميكروسكوب من وحدتين شيئيتين من العدسة ووحدة عينية واحدة ،ويستخدم لفحص البصمات وأثار الشعر والألياف وقطع القماش والأنسجة.

04- الميكروسكوب المجسم :

هو عبارة عن ميكروسكوبين يرى بهما أثر واحد في اتجاهين مختلفين ،فله وحدتين شيئيتين ووحدتين عينيتين من العدسات، حيث يوضع الأثر على الوحدتين الشيئيتين وبالرؤية بالعينين من الوحدتين العينيتين فإنه يمكن رؤية صورتين للأثر في اتجاهين مختلفين ،ويستخدم هذا الميكروسكوب في فحص الآثار التي تحتاج لتجسيم وعمق ميداني كالشعر والآثار التي على المقذوفات النارية

05- الميكروسكوب الإلكتروني :

يتم استعماله في فحص أثار حجمها أدق من 0.1 غرام ،حيث يعتمد هذا الجهاز على الشعاع الإلكتروني الذي يمكن الحصول عليه باستخدام فرق جهدين قطبين أحدهما سالب والأخر موجب داخل أنبوبة مفرغة ،فينبعث فيض من الالكترونات من القطب السالب نحو

[110]- أحمد أبو القاسم ، الدليل الجنائي المادي ودوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص ، الجزء الأول ، دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، السعودية، 1993، ص282

الموجب فإذا وضع جسم صلب معتم فإنه يظهر له ظل واضح يمكن استقباله، وعن طريق المجالات المغناطيسية يمكن التحكم في سير الأشعة الالكترونية التي تسير داخل الأنبوبة المفرغة فيمكن الحصول على قوة تكبير فائقة تصل إلى حوالي مليون مرة ، ويستخدم هذا الميكروسكوب في عدة اختبارات كفحص ، الأتربة الدقيقة الموجودة بمسرح الجريمة، ومقارنتها بتلك العالقة بملابس المشتبه فيه، ولقد كان لاكتشاف هذا النوع أثر واضح على استخدامه في مجال البحث والتعرف على الدليل المادي وتقويمه

للعلم أصبحت الآثار المجهرية مؤشرات مادية لا يستغنى عنها، من خلال استغلال الآثار و القرائن المادية في التحقيقات والأبحاث الجنائية ، أين أصبحت أجهزة الفحص المجهري للآثار المجهرية من الأدلة الجنائية العلمية و التقنية التي تعتمد عليها مخابر الشرطة العلمية و التقنية في الخبرة الجنائية[111] ، ومساعدة الجهات القضائية على تطبيق القانون و كشف ملابسات الجرائم و الوصول إلى الجناة

إضافة إلى هذه الأجهزة العلمية التي يستخدمها خبراء مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي ، هناك تقنيات و أساليب يستعملها الخبراء و المختصون كل في مجال اختصاصه من أجل الوصول إلى الدليل المادي وهذا ما سندرسه في مطلبنا الثاني

المطلب الثاني : تقنيات مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي

يباشر الخبراء و الفنيون مهامهم داخل مخابر الشرطة العلمية و التقنية بواسطة أجهزة علمية جد متطورة ، كما سبق لنا وذكرنا البعض منها ، وهذا من أجل فحص وتحليل الآثار الجنائية المرفوعة من مسرح الجريمة و التي يتطلب فحصها أو تحليلها في بعض القضايا اللجوء إلى تقنيات علمية و فنية ، يستعملها الخبير في إطار البحث الجنائي من أجل كشف ملابسات الجريمة ، وهذا باستخدامه للأشعة الضوئية و العلوم بشتى أنواعها، كالاختبارات الكيميائية التي تجرى على بعض الآثار المادية المرفوعة من مسرح الجريمة للوصول إلى

[111]- علي فراغ، دائرة الآثار المهجرية، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ، جويلية 2016، ص 35

الدليل الجنائي و تقديمه للجهات القضائية ، لأن الأدلة المادية تبقى لها خصوصيتها وهي أنها أدلة صامتة ومن هنا جاءت أهمية العناية بالأدلة و التعامل معها بالوسائل العلمية الحديثة[112]

و الآثار الجنائية منها ما هو حيوي بيولوجي ، ومنها ما هو غير حيوي ، بالإضافة إلى أثار أخرى قد تساعد في الكشف عن غموض الحدث الإجرامي و بالتالي الوصول إلى الحقيقة مثل أثر الأشعة[113]

لذا فإن التقنيات العلمية و الفنية التي تستخدمها مخابر الشرطة العلمية و التقنية مع التطور العلمي أصبحت تلعب دورا هاما ، في الوصول إلى الدليل الجنائي و بالتالي كشف ملابسات الجريمة وعليه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين في الفرع الأول ندرس تقنية الاختبارات الكيميائية ، وفي الفرع الثاني تقنية الأشعة الضوئية

الفرع الأول : الاختبارات الكيميائية

لقد لعبت الكيمياء الدقيقة دورا كبيرا في التعرف على بعض المواد الكيميائية التي تستخدم في تحليل الأثار المادية المتعلقة بجريمة ما و ذلك بحثا عن الحقيقة في إطار البحث الجنائي الفني وتعتمد هذه الإختبارات على علوم الطبيعة و الكيمياء الدقيقة ، مثل مقارنة الزجاج العالق بملابس المشتبه فيه مع الزجاج الموجود بمسرح الجريمة ، و كذلك فحص المستندات و معرفة مادتها و الحبر المستعمل و عمر الكتابة ، وكذا إظهار الكشط و المسح اللاحق بها و إظهار الكتابات السرية كذلك[114]

ولهذه الاختبارات دور هام و فعال في حالات التسمم و فحص السائل المنوي في الجرائم الجنسية، و المواد المخدرة في جرائم تعاطي المخدرات ، وهذا باستخدام بعض التقنيات الحديثة و التي نركز على أهمها :

[112]- حسنين المحمدي بوادي ، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي ، كلية الشرطة منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2005 ، ص 3

[113]- مسعود زبدة ، القرائن القضائية ، دار هومة للنشر و التوزيع ، د.ط ، الجزائر، 2005 ، ص74

[114]- مسعود زبدة ، القرائن القضائية ، دار هومة للنشر و التوزيع ، د.ط ، الجزائر، 2005 ، ص77

01- تحليل الأحبار :

لا ريب أن تحليل الأحبار تمثل إحدى التحديات التي تواجه الخبير المعاصر لأبحاث المستندات ، ذلك لان هذا التحليل وسيلة علمية و تقنية عالية من أجل الكشف عن عمليات التزوير و التزييف و تستعمل هذه التقنية في عدة حالات كالتقدير النسبي لعمر المستندات وتحديد ما إذا كان المستند كتب بمداد واحد أو أكثر ،ومعرفة هل المداد المستعمل في تزوير المستند متطابق مع المداد المضبوط بحوزة المتهم[115]

و تعتمد تقنية تحليل الأحبار على طريقتين وهما :

أ- الطريقة الطبيعية :

وهي الطريقة المحببة لدى الخبراء و المختصين و القضاة ، وهذا لمحافظتها على سلامة المستند وتعتمد هذه التقنية إما الفحص بالميكروسكوب للون الحبر ، أو لتعريضه للأشعة فوق البنفسجية أو الأشعة فوق الحمراء ، أو استخدام أشعة الليزر كعامل مؤثر لمكونات الحبر ...الخ

ب- الطريقة الكيميائية :

و هذه الطريقة إذا طبقت تغير المستند عما كان عليه في حالته الأصلية ، حيث يتطلب الأمر أخذ عينات مدادية من الأسطر المكتوبة ، الأمر الذي يستلزم أن ينفصل معها أجزاء من المستند و تتضمن هذه الطريقة مجموعة من الأساليب الكيميائية و التحليلية مثل التحليل اللوني الورقي كروماتوغرافيا الغاز GC.MS/MS و كروماتوغرافيا السائل HPLS ، وكذلك التحليل اللوني الرقائقي حيث تعتبر هذه الأخيرة التقنية الأكثر انتشارا في العالم لتحليل

[115]- حسنين المحمدي بوادي ، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي ، كلية الشرطة منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2005 ، ص 98

الأحبار ، ولعل السبب في ذلك يرجع لسهولة تطبيقها و دقة نتائجها ، وقد استخدمت بنجاح للتفرقة بين كافة الأحبار السائلة و الجافة وكذا أحبار الآلات الكاتبة [116]

02- التحليل التخديري :

وهو عبارة عن عقاقير مخدرة تسمى كذلك بعقاقير الحقيقة LE SERUM DE VERITE تستخدم في التحليل النفسي و التشخيص و استجواب المتهم ، ويؤدي تعاطيها إلى نوم عميق يستمر فترة لا تتجاوز العشرين دقيقة ثم تعقبها يقظة و يظل الجانب الإدراكي سليما ، طوال فترة التخدير على الرغم من فقد الانسان القدرة على الأختيار و التحكم الارادي في مشاعره الداخلية مما يجعله أكثر قابلية للإيحاء و رغبة في المصارحة و التعبير عما يدور في نفسه، ومن أهم هده العقاقير بنتوثال الصوديوم PENTOTHAL DE SODIUM [117]

ويختلط هذا النوع من التحليل مع تقنية التنويم المغناطيسي التي يرجع العمل بها بدون شك خيارات الحضارات الإنسانية القديمة [118]، والتي يمكن تعريفها بأنها إفتعال حالة نوم غير طبيعية تتغير فيها الحالة الجسمانية و النفسانية للنائم ، ويتغير خلالها الأداء العقلي الطبيعي له ، وتجعل هذه الحالة نطاق الاتصال الخارجي للنائم ضيقا فتقصره على شخصية المنوم ، ومن ثم أمكن إستعمال التنويم المغناطيسي مع المستجوبين بهدف الحصول على معلومات مخزنة لديهم ، يكونون بسبب النسيان غير قادرين على تذكرها و إعادة إصدارها .

و اختلفت الاراء حول مشروعية استخدام التحليل التخديري و التنويم المغناطيسي في مجال التحقيق الجنائي ، وذهبت غالبيتها إلى القول ان تخدير الشخص أو تنويمه ثم إستجوابهأثناء ذلك للحصول منه على اعترافات ، يعد اجراء باطلا لان ذلك يؤثر على ارادته

[116]- حسنين المحمدي بوادي ، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي ، كلية الشرطة منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2005 ، ص 98

[117]- يحي بن لعلى ، الخبرة في الطب الشرعي ، مطبعة عمار قرفي ، باتنة ، بدون سنة ، ص140

[118]- قدري عبد الفتاح الشهاوي، أدلة مسرح الجريمة ، المرجع السابق ، ص 244

بل قد يحجبها تماما ومن ثم فهو اعتداء صارخ على حقوق الانسان يؤدي ذلك الى بطلان الدليل الناتج عنها كما أن نتائجها غير مؤكدة من الناحية العلمية [119]

03- التحليل الطيفي :

ويستخدم هذا التحليل لتحديد العناصر المكونة للمركبات الكيميائية المختلفة ، ويتم ذلك بواسطة جهاز يسمى SPECTROGRAPH الذي يقوم بالتحليل و التسجيل على فيلم في أن واحد حيث تقوم عملية التحليل بتفتيت الذرات المكونة للمادة المراد مقارنتها وعن طريق تصوير موجات الطاقة الضوئية ، التي تنبعث أثناء تفتيت الذرات ، إذ يمكن الحصول على فيلم عليه خطوط يمثل فيه كل خط أحد العناصر الداخلية في تركيب المادة ، ويطلق عليه اسم بصمة المادة حيث يتم مقارنة هذه الاخيرة التي عثر عليها بمسرح الجريمة مع بصمة المادة العالقة بالمشتبه فيه[120]

الفرع الثاني : الأشعة الضوئية

لا يمكن لمخابر الشرطة العلمية و التقنية ان تتجاهل امر استخدام الأشعة في مجال البحث الجنائي بعد ان تم اكتشاف دورها الكبير في الكشف عن الأثار الجنائية ، ويعتبر الضوء الأبيض هو المصدر الرئيسي لهذه الأشعة على اختلاف أنواعها سواء كانت طبيعية أو اصطناعية وللأشعة الضوئية عدة أنواع أغلبها يستخدم حاليا بنجاح في مجال البحث الجنائي ، وخاصة مع التطور التكنولوجي و العلمي فهناك اكتشافات جديدة للأشعة حديثا وهي أشعة تيراهيرتز ، وأشعة جاما [121]

وما يهمنا هو الأشعة المستخدمة حاليا في مجال البحث و التحقيق الجنائي و التي نذكر منها مايلي :

---

[119]- عادل عبد العال خراشي ، ضوابط التحري و الاستدلال عن الجرائم في الفقه الاسلامي و القانون الوضعي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2006، ص 439

[120]- مسعود زبدة ، القرائن القضائية ، دار هومة للنشر و التوزيع ، د.ط ، الجزائر، 2005 ، ص 49

[121]- عبد الفتاح مراد ، التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي، المرجع السابق ، ص 126

أ- الأشعة الظاهرة :

مصدرها هو الضوء الطبيعي كضوء الشمس ،أو القمر، أو الضوء الصناعي كمصابيح الكهرباء ،ومجال استخدامها في البحث الجنائي هو معاينة مسرح الجريمة بحثا عن الآثار المادية الظاهرة ،ويظهر دورها أكثر في الرسم التخطيطي لمسرح الحادث أو تصويره فوتوغرافيا، [122]كما تستخدم أيضا في تسهيل عمل الخبير الفني داخل مخابر الشرطة العلمية ،يستعين بها في الفحص الميكروسكوبي وبقية الأجهزة الأخرى .

ب- الأشعة فوق البنفسجية :

هي أشعة غير منظورة لا تراها العين المجردة ،وتعتبر الشمس المصدر الأصلي لها ،ونظرا لأهميتها فهي تستعمل من قبل خبراء الشرطة العلمية سواء بمسرح الجريمة أو داخل المخابر وينحصر تأثير هذه الأشعة عند سقوطها على الجسم إما أن يمتصه هذا الأخير فيظهر الجسم بلونه العادي أو بلون معتم ،أو لا يمتصه بل يعكسه فيظهر الجسم هنا بلون أخر متوهج خلافا عن لونه الأصلي .

ومن أمثلة الاستخدامات الجنائية لهذه الأشعة الكشف عن البقع الدموية غير المنظورة حيث تظهر سوداء بعد تعرضها لهذه الأشعة ،وكذا البقع المنوية في الجرائم الجنسية باعتبار أن لهذه البقع خاصية التوهج إذا تعرضت للأشعة فوق البنفسجة حتى بعد غسلها أو مسحها بصفة غير تامة كذلك في إظهار البصمات من على الأسطح المتعددة الألوان أو المزخرفة أو التي بها نقوش وهذا بنثر مسحوق الانثرسينANTHRACINE POWDER ثم تعريضه للأشعة فوق البنفسجية [123] حتى تظهر خطوط البصمات متوهجة .

[122]- خربوش فوزية ، المرجع السابق ص 57

[123]- لالو رابح ، أدلة الاثبات الجزائية ، رسالة ماجيستير ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2004/2003 ، ص99.

كذلك في الكشف عن جرائم الحرق العمدي وعن المواد الملتهبة والقابلة للاشتعال إذ تصبح أكثر توهجا عند الكشف عليها بالأشعة فوق البنفسجية ، وفي الكشف عن الأسنان إذا كان المتوفي قد قام بإجراء تركيبات أسنان اصطناعية أم لا فهذا يسهل التعرف عليه ، إذ أن الأسنان الطبيعية عند تعرضها للأشعة فوق البنفسجية تتوهج عكس الأسنان الاصطناعية التي تبدوا معتمة وتستعمل أيضا في الكشف عن مواضيع التزوير في المستندات مثل معرفة نوع الورق ومادته وتفحص بقايا الورق التي يعثر عليها في مسرح الجريمة مثلا ، ولهذه الأشعة دور هام في الكشف عن الأحبار السرية ، وقد زاد استخدام هذه الأشعة في بعض إدارات الشرطة كإدارة الجوازات للكشف عن تلك المشتبه في تزويرها [124]

ج- الأشعة تحت الحمراء :

تعتبر جميع مصادر الضوء العادية منبعا لهذه الأشعة و ليس لها أي تأثير ، ظاهرة تدركها العين المجردة على الأشياء التي تقع عليها عكس الأشعة البنفسجية التي تظهر توهجا واضحا للعين المجردة ، غبر أنه يمكن إدراك أثر الأشعة تحت الحمراء على الأجسام بواسطة التصوير .

و تستعمل مخابر الشرطة العلمية و التقنية هذا النوع من الأشعة في عدة مجالات منها :

- اكتشاف بقع الدم أو أي أثار أخرى على الأسطح القاتمة ، مثل الكتابة بحبر أسود على سطح أسود أو قاتم ، أو حتى قراءة ما كان مكتوبا على ورق محروق .
- اختبار المستندات القديمة لإظهار الكتابة أو تلك التي كانت مكتوبة بقلم رصاص و محيت ، وحتى لقراءة الرسائل دون فتحها .

[124]- أحمد أبو القاسم ، الدليل الجنائي المادي ودوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص ، الجزء الاول ، دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، السعودية، 1993، ص288

- امتصاص اللون الأحمر لإظهار ما تحته أو فوقه ، من بيانات أو كتابات و تستخدم خاصة في مجال المراقبات الليلية التي تقوم بها الشرطة في إظهار متابعة نشاط عصابة و تحركاتها [125]

د- الأشعة السينية :

وهي من الإشعاعات الغير متطورة ذات الموجات القصيرة ، ومن المعروف جليا أن لها دورا كبيرا في الكشف الطبي وأصبح لها دورا هاما و فعالا في البحث الجنائي ، وميزة هذه الأشعة أنها توحي بتفاصيل التركيب الداخلي لمادة يؤل حجمها من 8 إلى 10 ميليمتر ، و تستخدم من قبل الخبراء داخل المخابر العلمية و التقنية ، للكشف عن محتويات الحقائب و الطرود بحثا عن أي دليل مادي يساعد التحقيق الجنائي ، كما تستخدم خاصة في الأماكن العامة كالمطارات و الموانئ لمراقبة الأمتعة و التأكد من وجود أي أسلحة نارية أو متفجرات ، كما لها استخدام أخر لفحص الجدران للبحث عن أجهزة تنصت مخبأة خلفها ، وكما يستعملها الخبراء في الكشف عن العملات المعدنية المزورة ، و لها دور هام و كبير في التعرف على الجثث المجهولة الهوية التي قد تكون قد بلغت حدا من التعفن حيث تصور بصماتها و تسجل بإستعمال هذه الأشعة و تكشف حتى أجزاء من جسم الانسان من عظام وأسنان ، و تستخدم أيضا في الكشف عن الأحجار الكريمة و اللوحات الزيتية الأصلية و التماثيل الأثرية[126] .

[125]- أحمد أبو القاسم ، الدليل الجنائي المادي ودوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص ، الجزء الاول ، دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، السعودية، 1993، ص290

[126]- أحمد أبو القاسم ، المرجع السابق ، ص 287

خاتمة

لقد حاولت من خلال هده المذكرة أن أبين الدور الذي تلعبه مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي وفك ألغاز الجرائم ، و كشف ملابساتها إذ أشرنا في هذا البحث إلى بعض المجالات و البحوث العلمية و المقالات ، التي تتطلع فيها مخابر الشرطة العلمية و التقنية إلى البحث عن الدليل الجنائي ، حيث أصبح فك لغز القضايا الإجرامية دور تضطلع إليه هذه المخابر العلمية الجنائية ، خاصة مع التطور التكنولوجي الذي إستغله المجرمون في تنفيذ جرائمهم وإخفاء أثارها ، وهذا ما جعل هذه المخابر تساير التطورات التكنولوجية و استغلالها في أبحاثها الجنائية ، و الحصول على الأدلة المادية .

حيث جهزت مخابر الشرطة العلمية و التقنية بأحدث الوسائل و الأجهزة و أنجع التقنيات مدعمة بفريق عمل ذو كفاءة علمية واسعة و خبرة عالية ، إذ يقومون بجمع الأدلة من مسرح الجريمة مع تشخيصها و تحليلها بشكل دقيق داخل المختبرات العلمية الجنائية ، بواسطة أجهزة و وسائل علمية جد متطورة مستخدمين تقنيات علمية حديثة و متطورة ، لأن هذه التقنيات تتطور باستمرار مع تطور الجريمة و بذلك تعمل على دعم المحققين لحل العديد من القضايا الإجرامية وفك ألغاز الجرائم و كشف ملابساتها في وقت وجيز و سريع.

هذا كله بفضل استعمال الوسائل و التكنولوجيات الحديثة لتحسين التحقيقات الجنائية و إقامة الأدلة العلمية ، وجعلها وسيلة إثبات أمام المحاكم تغني القاضي عند الحاجة عن العملية الذهنية التي يسعى إليها وصولا إلى الحقيقة ، و بالتالي تعطيه فرصة لتفعيل دوره في البحث عن الدليل الجنائي عن طريق الإستعانة بخبراء مخابر الشرطة العلمية و التقنية ، في سبيل الحصول على الادلة المادية الجنائية العلمية للبث في القضايا ثم إصدار أحكامه مع مراعاة القواعد القانونية و الإنصاف و تفادي أي تعسف ضد الأشخاص أو المشتبه فيهم.

ومن أجل تحسين نوعية التحقيقات الجنائية و إقامة الأدلة العلمية و إنشاء أسس موازية و تعزيزها و تطوير التعاون بين الدول على المستوى الإقليمي أفريبول ، و المستوى الدولي أنتربول في مجال تبادل التجارب و التكوين المتواصل في مجال العلوم الجنائية ، هذا مايؤدي

إلى محاربة الإجرام بكل أشكاله ، و السعي لتحقيق التطلعات المشتركة و الهادفة إلى نشر السلم و توفير الأمن للشعوب ، وتوفير كل الوسائل الضرورية لحماية الأفراد مهما كانت الظروف ، من كل أشكال المساس بهم لاسيما في سلامة أرواحهم و كرامتهم و شرفهم و كذا ممتلكاتهم ، التي كثيرا ما حاول الكثير و عمل البعض على الإعتداء عليها بكل الوسائل مع محاولة إخفائهم لأثار جرائمهم ، لكن مخابر الشرطة العلمية و التقنية واكبت التطور التكنولوجي و سايرت باقي دول العالم في البحث الجنائي و الوصول غلى الدليل المادي من أجل كشف ملابسات الجريمة و تطبيق القانون.

وعلى غرار باقي دول العالم وجدنا مخابر الشرطة العلمية و التقنية الجزائرية قد جعلت الاستعانة بها أمر ضروري و حتمي في القضايا الجنائية للوصول إلى الدليل المادي العلمي ، وهذا لمعطيات التطور التكنولوجي الذي تتوفر عليه.

- كما ساهمت في إرتقاء الشرطة الجزائرية إلى مراتب أولى من حيث تصنيفها على المستوى القاري و الدولي
- جعلت القضاة يستعنون بمخابر الشرطة العلمية و التقنية في المسائل التي لا يمكنهم الوصول فيها إلى نتائج حاسمة
- كما أنها تعطي نتائج دقيقة و حاسمة لاسيما في مجال البصمات و هذا نظرا لاستخدامها لنظام الآلي للتعرف على البصمات AFIS ، و التي تعتبر مخابر الشرطة العلمية و التقنية الجزائرية من بين الدول الأولى في العالم الذي تعتمده في مجال البحث الجنائي .
- كما أنها تقوم بتقديم المساعدة و الدعم لمختلف الأجهزة الأمنية و العدالة بغية كشف الغموض و حل لغز القضايا الإجرامية المتنوعة التي تعالجها هذه المخابر عن طريق استغلال الآثار المادية المرفوعة من مسارح الجريمة و استعمالها كأداة إثبات لتحديد هوية مرتكبي الجرائم ، لتقديمهم إلى العدالة .

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لمخابر الشرطة العلمية والتقنية في كشف ملابسات الجريمة ، وتقديم الأدلة المادية العلمية للقاضي الجزائي واقتناعه الشخصي بها ، نقول أنه من الضروري:

- الاهتمام بإدراج برنامج لدراسة الأدلة العلمية الحديثة لتكوين الحقوق و القضاة ، سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي للمساهمة في إدخال القناعة الوجدانية في نفس القاضي لينطق بالحكم و هو مرتاح الضمير
- الاهتمام بتكوين المختصين و الخبراء القائمين على استخدام الوسائل العلمية للتقليل من فرص الخطأ المحتملة ، لمحاولة تقريب الحقيقة الواقعية من الحقيقة القضائية .
- تقديم دورات متخصصة و متنوعة لعناصر الشرطة العلمية و التقنية وذلك نظرا للتطورات الحديثة في مجال الجريمة .

قائمة المراجع

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي التطبيقي ، دار الكتب و الوثائق المصرية ، مصر، 1995 .

02- عبد الفتاح مراد، التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي ، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية،القاهرة ، مصر، 2005.

03- عباس أبو شامة ، الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة ، المركز العربي للدراسات الأمنية ، السعودية ، 1988 .

04- أحمد أبو القاسم ، الدليل الجنائي المادي ودوره في إثبات جرائم الحدود و القصاص ، الجزء الأول ، دار النشر ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ، السعودية، 1993 .

05- أحمد بسيوني أبو الروس ، التحقيق الجنائي و التصرف فيه و الأدلة الجنائية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 1998 .

06- عادل عبد العال خراشي ، ضوابط التحري و الإستدلال عن الجرائم في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 .

07- عمر الشيخ الأصم ، تحليل بعض المخدرات القاعدية في الشعر ، دراسة تطبيقية مقارنة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،السعودية ، 1999 .

08- حسنين المحمدي بوادي ، الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجزائي ، كلية الشرطة منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر، 2005 .

09- ضياء الدين حسين فرحات ، البصمات أهميتها-أشكالها-إظهارها-رفعها-المضاهاة الفنية، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، 2005.

10- هشام عبد الحميد فرج، معاينة مسرح الجريمة ، مطابع الولاء الحديثة ، القاهرة ، مصر ، 2007.

11- قدري عبد الفتاح الشهاوي ، أدلة مسرح الجريمة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 1997 .

12- قدري عبد الفتاح الشهاوي ، مناط التحريات و الاستدلالات و الاستخبارات ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 1998 .

13- طه أحمد طه متولي ، التحقيق الجنائي و فن إستنطاق مسرح الجريمة ، بدون طبعة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 .

14- محمد حماد الهيتي ، التحقيق الجنائي و الأدلة الجرمية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 .

15- مسعودة زبدة ، القرائن القضائية ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2001.

16- رمسيس بهتام ، البوليس العلمي أو فن التحقيق ، منشأة المعارف ، مصر ، 1996.

17- يحي بن لعلى ، الخبرة في الطب الشرعي ،مطبعة عمار قرفي ، باتنة ، بدون سنة.

المجلات و المقالات :

18- مخبر الشرطة العلمية خبرة عالية و تكنولوجيا متطورة ، مجلة الشرطة الجزائرية ، عدد خاص ، 1999.

19- جوزي صليحة ، الشرطة الجزائرية بين التضحيات-الإنجازات و التحديات ، مجلة الشرطة ، الجزائر ، ملف خاص ، جويلية ، 2005.

20- علي فراغ ، مهام و رجال عزيمة و إتقان ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر ، جويلية ، 2016.

21- عبد الرحمان منيرة ، دائرة الكيمياء الجنائية ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر ، العدد 00، جويلية ، 2016.

22- إيزتي أمال ، دائرة التسمم الجنائي ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر ، العدد 00، جويلية ، 2016.

23- بلخيرات صليحة ، دائرة البيولوجية الشرعية البصمة الوراثية ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر ، العدد 00، جويلية ، 2016.

24- سادات الزهرة ، دائرة الخطوط و الوثائق ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر ، العدد 00، جويلية ، 2016.

25- محفوظ دنان ، دائرة المخدرات ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر ، العدد 00، جويلية ، 2016.

26- إيزتي أمال ، دائرة التسمم الجنائي ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر ، العدد 00، جويلية ، 2016.

27- بوتليليس إسماعيل، البحث بتقنية و نوعية على مرتكبي الجرائم ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016

28- براهيتي حمزة، الدعم التقني لمصالح الأمن و العدالة، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016

29- كبابي بورنان، مكتب التوثيق و التكوين ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016 ،

30- بوطالب مسعود، مكتب المحفوظات القضائية ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016

31- فراغ علي، دائرة نظام التعرف الألي على البصمات ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، جويلية، 2016

32- الدكتور بلحاج رشيد ، دائرة الطب الشرعي ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016

33- عبد الحفيظي محمد، دائرة الأسلحة و القذائف ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016

34- دني نشيدة، دائرة المتفجرات و القذائف ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016

35- مالكو فضيلة، دائرة التحليل الجنائي للصوت ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016

36- - بشير سعيد، دائرة الأدلة الرقمية ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية ، 2016

37- طاهر بن عياد ، دائرة الأمن الغذائي و البيئة ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، جويلية، 2016

38- نورالدين بداش، مسرح الجريمة في ميدان الحرائق ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر، مارس، 2017 .

39- رضا أشبوح يوسف بيهي ، الشرطة التقنية و العلمية تحت مجهر القارئ ، مجلة الشرطة ، العدد31 مارس ، الجزائر ، 2019.

40- - الدكتور مروك نصر الدين،إطار في وزارة العدل، البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر، مارس، 2020

41- بلبراهم رابح، البصمة الوراثية و دورها في الإثبات الجنائي ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية، الجزائر ،مارس2020

42- أرزقي حاج سعيد ، البصمة الوراثية و دورها في الإثبات الجنائي ، مجلة الشرطة العلمية و التقنية ، الجزائر مارس ، 2020.

43- بدر خالد الخليفة ، مخابر تطور الشرطة العلمية و التقنية و عصرنتها في البلدان العربية ، مقال في إطار المؤتمر الثامن و العشرين لفائدة الشرطة و الأمن العرب ، تونس من 04 إلى 06 أكتوبر، 2004.

النصوص التشريعية و القرارات :

44- القانون رقم 11/84 المؤرخ في 9 رمضان 1404 هـ الموافق ل 9 جوان سنة1984 يتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل و المتمم لأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير

2005، الجريدة الرسمية رقم43 بتاريخ22يونيو2005، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

45- القانون رقم 03/16 المؤرخ في 14 رمضان 1437 هـ الموافق ل 19 جوان سنة2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص في المادة السادسة في الفصل الثاني الأشخاص المؤهلين بأخذ العينات البيولوجية ، الجريدة الرسمية رقم37 بتاريخ19جوان 2016 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

46- القانون رقم 155/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 و المعدل و المتمم لأمر رقم 21-08 المؤرخ في 08 يونيو 2021 المتضمن قانون العقوبات الجزائري ، الجريدة الرسمية رقم 45 بتاريخ 9 يونيو2021، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الأطروحات و الرسائل :

47- بهلول مليكة ، دور الشرطة العلمية و التقنية في الكشف عن الجريمة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق- جامعة الجزائر 1 ، الجزائر ، 2013

48- زروقي عاسية ، طرق الإثبات في ظل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق و العلوم السياسية – قسم الحقوق ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة ، الجزائر ، 2018/2017

49- فاطمة بوزرزور، دور الشرطة العلمية في إثبات الجريمة ، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ، الجزائر ، 2008

50- خربوش فوزية ، الأدلة العلمية و دوروها في إثبات الجريمة ، رسالة ماجيسر ، جامعة بن عكنون ، الجزائر ، 2002/2001.

ثالثا المراجع باللغة الأجنبية :

1-CHARLES DIAS ;LA POLICE TECHNIQUE ET SCIENTIFIQUE*1ER EDITION-PARIE 2000.

رابعا الانترنيت :

51- الانترنيت شبكة عالمية ظهرت سنة 1969 بالولايات المتحدة الامريكية وكانت مقتصرة فقط على وزارة الدفاع والجهات العسكرية واعتبار من سنة 1987 تم السماح للافراد العاديين باستعمالها.

الفهرس

إهداء

شكر

مقدمة 01

الفصل الأول : ماهية مخابر الشرطة العلمية والتقنية (كيف نشأة وتطورت).....07

المبحث الأول : مفهوم مخابر الشرطة العلمية والتقنية 08

المطلب الأول: التعريف بمخبر الشرطة العلمية و التقنية 08

الفرع الأول : تعريف فرقة الشرطة العلمية و التقنية 09

الفرع الثاني : مخبر الشرطة العلمية و التقنية.....11

المطلب الثاني : نشأة وتطور مخابر الشرطة العلمية و التقنية 13

الفرع الأول : في التشريع الدولي 13

الفرع الثاني : في التشريع الجزائري.....14

المبحث الثاني : الهياكل التنظيمية والفنية لمخابر الشرطة العلمية والتقنية.....19

المطلب الأول : الهياكل التنظيمية لمخابر الشرطة العلمية و التقنية. 19

الفرع الأول : المصلحة المركزية لتحقيق الشخصية 20

الفرع الثاني : المصلحة المركزية لمخابر الشرطة العلمية و التقنية :.....22

المطلب الثاني : الهياكل الفنية لمخابر الشرطة العلمية و التقنية.....27

الفرع الأول: تقنيي و خبراء مسرح الجريمة.....27

الفرع الثاني: خبراء مخابر الشرطة العلمية و التقنية 28

الفصل الثاني: طرق و آليات مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الحنائي : ...31

المبحث الأول : التحريات الجنائية في مسرح الجريمة.....32

المطلب الأول: مهام الشرطة العلمية و التقنية في مسرح الجريمة.....32

الفرع الأول: مسرح الجريمة 33

الفرع الثاني: رفع الآثار و الدلائل 34

المطلب الثاني: مهام الشرطة العلمية و التقنية في المخبر الجنائي.....41

الفرع الأول : الآثار البيولوجية 41

الفرع الثاني : الآثار الغير بيولوجية 45

المبحث الثاني : آليات و وسائل مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي ..50

المطلب الأول : أجهزة مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي 51

الفرع الأول : جهاز الحاسوب و الإنترنيت 51

الفرع الثاني : جهاز كشف الكذب و أجهزة الفحص المجهري 56

المطلب الثاني : تقنيات مخابر الشرطة العلمية و التقنية في البحث الجنائي 61

الفرع الأول : الاختبارات الكيميائية.....62

الفرع الثاني : الأشعة الضوئية 65

خاتمة 70

قائمة المراجع 74

مـلخص مذكرة الماستر

تسعى مخابر الشرطة العلمية و التقنية المدعمة بالأجهزة و الوسائل الحديثة المعتمدة على غرار المخابر العالمية ، إلى ضمان الدعم العلمي للسلطات القضائية ، وتنير طريقها في الحكم إما بالبراءة أو الإدانة ، بالاعتماد على خبرة و حنكة الخبراء و الأخصائيين التابعين لمخابر الشرطة العلمية و التقنية ، وذلك بإقامة الأدلة العلمية عن طريق إيجاد العلاقة بين المشتبه فيهم و القرائن و الآثار المرفوعة من مسرح الجريمة ، الذي يعتبر حلقة مهمة من حلقات التحقيق الجنائي ، حيث يمكن أن يصبح شاهدا متحدثا بعد أن كان صامتا ، ينطق على ما وقع على أرضه إذا أحسن تقني مسرح الجريمة التعامل معه وفقا للإجراءات التي سطرها له القانون وخاصة عنصر الحفاظ عليه و توثيقه لأنه و بصراحة خطوة مهمة في كشف ملابسات الجريمة

الكلمات المفتاحية:

1-مخابر الشرطة العلمية و التقنية 2-مسرح الجريمة 3- الشرطة العلمية

.

Abstract of The master thesis

THE practical and technical police laboratories supported by modern devices and means adopted like the rest of world seek to ensure the scientific support of the judicial authorites and enlighten thier way to ruling either innocence or conviction relying on the experience and expertise of experts and specialists affiliated with the scientific and technical police laboratories by estabiliching scientific evidence by fiding the relationship between the suspects and the reciters and the traces raised from the crime scene which is an important episode of the criminal investigation where he can become a speaking witness after he was silent speaking on what happened on his land if the scene technician is good dealing with the crime in accordance with the procedures set by the law especially the element of presrving and documenting it because it is frankly an important step in uncovering the circumstances of the crime .

keywords:

1/Scientific and Technical Police Laboratoiries 2/ Crime Scene

3/Scietific Police